مؤسسة ضمان الودائع
DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

التقريـر السنـوي

٢٠١٨

ضمان الودائع
ضمان لمستقبل مدخراتك

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثّاني ابن الحسين المعظّم
ملك المملكة الأردنية الهاشمية

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثّاني
وليّ العهد المعظّم

قائمة المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	٧
كلمة المدير العام	٩
أعضاء مجلس الإدارة	١١
الهيكل التنظيمي	١٤
البنوك الأعضاء وغير الأعضاء	١٥
قائمة المصطلحات	١٧
نبذة عامة عن المؤسسة	١٩
تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني	٣١
الأداء المالي للمؤسسة، رأسمالها وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها	٤١
البرنامج المالي ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة	٤٨
التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي	٥٣
القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٥٧
• تقرير مدقق الحسابات المستقل	٥٩
• قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٦٢
• قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٦٣
• قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٦٣
• قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٦٤
• إيضاحات حول القوائم المالية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٦٥

كلمة رئيس مجلس الإدارة

د. زيـــاد فريـــز

بسم اللّه الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،،،

يطيب لي بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة الكرام أن أتقدم إليكم بأطيب الأمنيات، وأن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الثالث عشر لمؤسسة ضمان الودائع، والذي يلقي الضوء على أعمال المؤسسة وإنجازاتها خلال عام ٢٠١٨.

يأتي إصدار التقرير لهذا العام في الوقت الذي بدأت فيه ثمار عودة الاستقرار الأمني والسياسي في دول الجوار بالظهور، وما تبعها من إعادة فتح المعابر الحدودية مع العراق وسوريا. حيث ارتفعت الصادرات الوطنية، واستمر القطاع السياحي بتحقيق معدلات نمو قوية فاقت ١٣,٠٪ للعام الثاني على التوالي، وهو ما ساهم بتحقيق معدل نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ١,٩٪ رغم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني.

من جانب آخر، واصل البنك المركزي خلال عام ٢٠١٨ تنفيذ سياسة نقدية ومصرفية تتسم بالوضوح والشفافية والمرونة العالية والاستجابة الملائمة للتطورات الاقتصادية المحلية والخارجية. فقد حافظت الاحتياطيات الأجنبية على مستويات مريحة وفقاً للمعايير الدولية، إذ بلغت ١٣,٤ مليار دولار، وهو ما يكفي لتغطية ٧,٣ شهراً من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، الأمر الذي يعكس جاذبية الدينار الأردني كوعاء للمدخرات من جهة، والثقة بأساسيات الاقتصاد الأردني من جهة أخرى. إلى جانب ذلك، حافظ الجهاز المصرفي الأردني على درجة عالية من الملاءة، وفقا لما أظهرته مؤشرات المتانة المالية الأولية حتى النصف الأول من العام، ومن أهمها نسبة كفاية رأس المال التي بلغت ١٧,٢٪، والتي تعتبر نسبة مرتفعة وأعلى من النسبة المفروضة من قبل البنك المركزي والحد الأدنى المطلوب من بازل III. وتمكنت البنوك كذلك من الحفاظ على نسبة متدنية للديون غير العاملة لتبلغ ٤,٦٪، كما بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة حوالي ٧٤,١٪. ويحرص البنك المركزي على الابقاء على نسبة سيولة مرتفعة لدى البنوك إذ بلغت ١٢٦,٧٪، وهي أعلى من النسبة القانونية المفروضة من قبل البنك المركزي والبالغة ١٠٠٪.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

وفي خضم ذلك، واصلت مؤسسة ضمان الودائع خلال عام ٢٠١٨ جهودها المبذولة في تأمين الحماية لغالبية المودعين لدى البنوك، بما يعزز من دورها كركن أساسي من أركان شبكة الحماية الاجتماعية المصرفية من جهة، والمساهمة في الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي من جهة أخرى. فقد بلغ عدد المودعين لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة حوالي ١,٩ مليون مودع، وفّرت المؤسسة الحماية الكاملة لـ ٩٧,٤٪ منهم بسقف ضمان بلغ حده الأعلى خمسون ألف دينار. أما على صعيد الوضع المالي لمؤسسة ضمان الودائع خلال عام ٢٠١٨، فقد واصلت المؤسسة عملها الدؤوب في بناء مستوى ملائم من الاحتياطيات قادر على حماية الشريحة الأوسع من المودعين، حيث أظهرت الحسابات الختامية والقوائم المالية للمؤسسة كما هي في نهاية العام ٢٠١٨ ارتفاع احتياطياتها إلى ٧٧٤,٥ مليون دينار، مغطياً ١٠,٦٪ من بوليصة الضمان.

ختاماً، أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لكافة العاملين بالمؤسسة على جهودهم المتميزة التي بذلوها في عام ٢٠١٨. كما أُعرب عن عظيم شكري وامتناني لكافة الجهات الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية وغير المالية لمساهمتها في توفير البيانات اللازمة لإعداد هذا التقرير، سائلاً المولى عزّ وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة أردننا الغالي في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد اللّه الثاني ابن الحسين المعظّم حفظه اللّه ورعاه.

كلمة المدير العام

معتز ابراهيم بربور

بسم اللّه الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،،،

يسرني أن أقدم لكم مجدداً التقرير السنوي لمؤسسة ضمان الودائع للعام ٢٠١٨ آملاً أن أكون قد وفقت من خلاله في تسليط الضوء على أهم إنجازاتها وتطورات أعمالها ودورها كأحد أركان شبكة الحماية المصرفية ومساهمتها في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة، حيث كان من أبرز هذه الإنجازات ارتقاء قدرة المؤسسة المالية والتي تتمثل في المؤشرات ذات العلاقة بكفاية الاحتياطيات وتجاوزها الحد المستهدف قانوناً مما مكنها من تخفيض نسبة رسم الاشتراك السنوي الذي سيتم تقاضيه من البنوك الأعضاء للعام ٢٠١٩ إلى نسبة ١,٧٥ بالألف بدلاً من نسبة ٢,٥ بالألف.

على صعيد آخر، فقد حمل مطلع عام ٢٠١٩ تتويجاً لجهود المؤسسة المتمثلة في تطوير نظام ضمان الودائع في المملكة وبما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لتعزيز دورها في الحماية المصرفية الفاعلة وذلك بصدور قانون معدل لقانون المؤسسة ليشمل شريحة واسعة من المودعين في الجهاز المصرفي لدى البنوك الإسلامية لم تكن ضمن مظلة ضمان الودائع بالإضافة إلى تمكينها من المساهمة مع البنك المركزي في معالجة أوضاع البنوك المتعثرة في حال تعرض بنك لمشاكل ذات أثر جوهري في مركزه المالي وبما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي في المملكة.

على صعيد الأداء المالي، بلغت رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠١٨ حوالي (٤٨,٤) مليون دينار مقارنة بـ (٤٨,٩) مليون دينار تم تحصيلها خلال العام ٢٠١٧، إضافة إلى تحقيق عوائد على محفظة استثمارات المؤسسة بلغت حوالـي (٣٦,٤) مليون دينار، لترتفع بذلك احتياطيات المؤسسة إلى حوالي (٧٧٤,٥) مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٨، بنسبة نمو مقدارها (١٢,١٪) عن نهاية العام ٢٠١٧، ولتصل نسبة تغطية احتياطيات المؤسسة للودائع الخاضعة لأحكام القانون إلى (٤,٠٦٪) كما هي في نهاية العام ٢٠١٨. كما استمرت المؤسسة بالعمل على إدارة موجوداتها واستثمارها بكفاءة وفعالية ضمن أحكام قانونها حيث بلغـت القيمة الدفترية لمحفظة استثمارات المؤسسة حوالـي (٧٦٠,٨) مليون دينـار في نهايـة العام ٢٠١٨ بمتوسط عائد بلغ حوالي (٥,١٧٩٪) وبمعدل نمو (١٥,٩٪) عن قيمتها في نهايـة العام ٢٠١٧، حيث بلغت (٦٥٦,٧) مليون دينـار.

كلمة المدير العام

أما على صعيد المؤشرات الرئيسة للودائع والمودعين لدى البنوك الأعضاء؛ تقدم المؤسسة الضمان الكامل لـــــ(٩٧,٤٪) من المودعين والذين تشكل ودائعهم (٢٥,٢٪) من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون ضمن سقف ضمان مقداره (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار لكل مودع لكل بنك عضو، ما يعادل خمسة أضعاف متوسط الوديعة الخاضعة لأحكـــــام قانون المؤسسة.

إعلامياً، واصلت المؤسسة جهودها الرامية لرفع نسبة الوعي الجماهيري بنظام ضمان الودائع، حيث قامت بتنويع وسائل الاتصال وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة في الفعاليات والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كما حرصت المؤسسة كعادتها على توزيع تقريرها السنوي ليصل إلى شريحة واسعة من المتعاملين والمساهمين في القطاع المصرفي.

أما على الصعيد الدولي والإقليمي، فقد شاركت المؤسسة في اجتماع المجلس التنفيذي السادس والخمسين واجتماع الهيئة العام السابع عشر والمؤتمر السنوي الثامن عشر في بازل/سويسرا الذي عقدته الهيئة الدولية لضامني الودائع بالإضافة إلى اجتماعات اللجان الدائمة والإقليمية للهيئة، كما استمرت رئاسة المؤسسة للجنة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) لغاية شهر تشرين أول من العام ٢٠١٨، بالإضافة إلى عضويتها في لجنة الاتصالات (MRC) – اللجنة المنبثقة عن المجلس التنفيذي للهيئة(Council Committee) ، وفي اللجان الفنية للجنة المبادىء الأساسيـــة والأبحاث (CPRC) ومنها لجنة البحث والإرشاد (RGTC) واللجنة التابعة لها حول النسبة المستهدفة من تمويل صندوق ضمان الودائع ولجنة ضمان الودائع الإسلامية (IDITC)، بالإضافة إلى عضويتها في فريق العمل حول تعديل رسوم الاشتراك للأعضاء في الهيئة الدولية لضامني الودائع (WGNFO).

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير لمعالي رئيس مجلس الإدارة والسادة أعضاء المجلس الكرام لدعمهم المتواصل وتوجيهاتهم القيمة لمسيرة المؤسسة وإلى كافة الزميلات والزملاء العاملين فيها على جهودهم الحثيثة ومساهماتهم في تطوير عمل المؤسسة، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة الأردن الغالي في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين المعظم حفظه اللّه ورعاه.

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
معالي الدكتور زياد فريز
محافظ البنك المركزي الأردني

نائب رئيس مجلس الإدارة
عطوفة الدكتور عادل أحمد الشركس
نائب محافظ البنك المركزي الأردني

عطوفة الدكتور
عبدالحكيم الشبلي
أمين عام وزارة المالية

عطوفة السيد
رمزي نزهة
مراقب عام الشركات
وزارة الصناعة والتجارة

عطوفة السيد
معتــز ابراهيم بربــور
مديـر عام مؤسسة ضمان الودائع

عطوفة السيد
صالح يعقوب التايه*
رئيس مجلس إدارة شركة الحكمة
للخدمات المالية

سعادة السيد
عيسى حيدر مراد*
عضو مجلس الأعيان السابع والعشرين
رئيس غرفة تجارة عمان
عضو مجلس إدارة غرفة تجارة الأردن
عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية العربية البريطانية

* تم تعيين معالي السيدة هالة نعمان خير الدين "بسيسو لطوف" وعطوفة الدكتور جمال "محمد حجازي" صلاح خلفاً لسعادة السيد عيسى حيدر مراد وسعادة السيد صالح يعقوب التايه اعتباراً من ١٠ / ٤ / ٢٠١٩ .

الهيكل التنظيمي

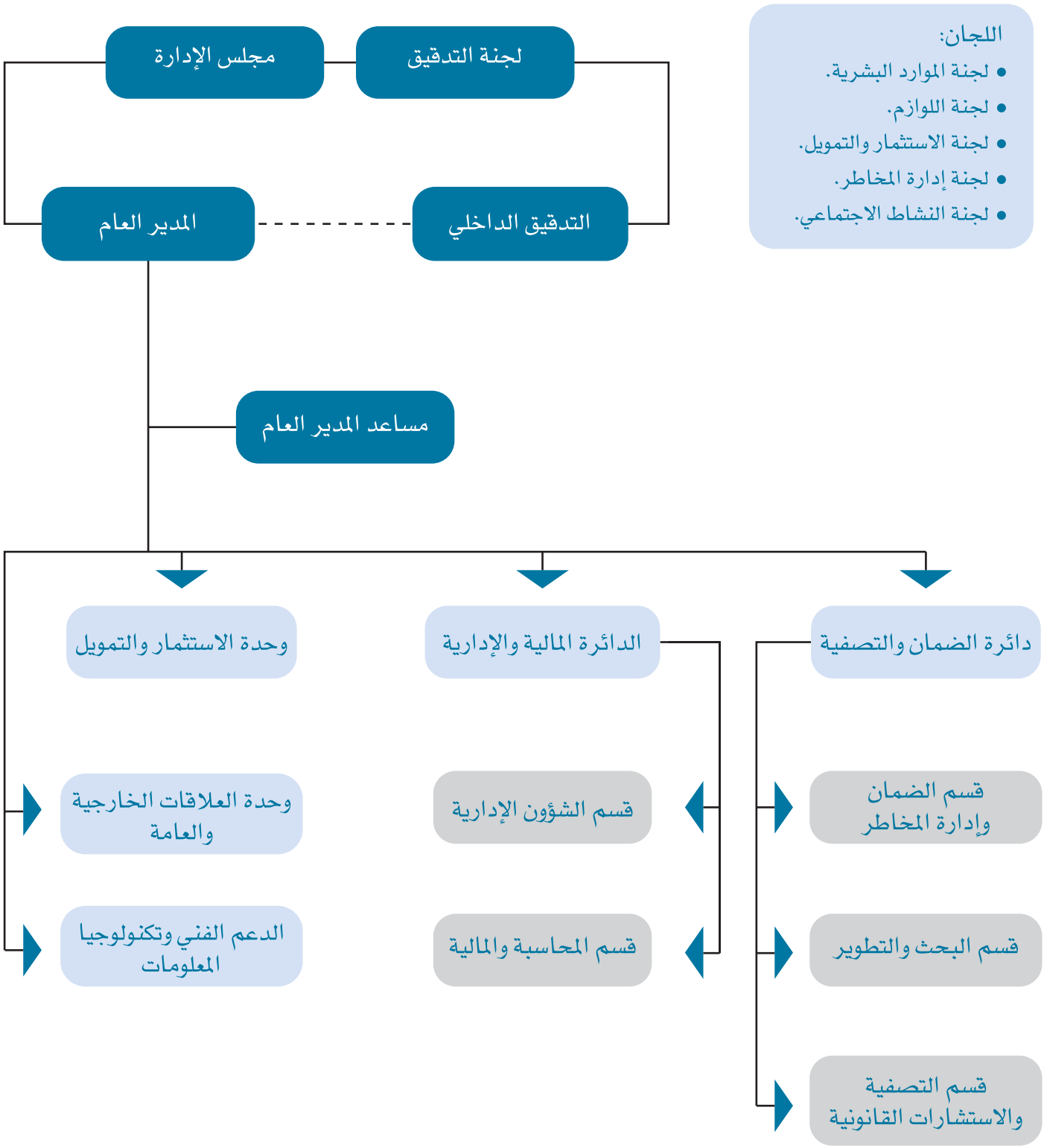

البنوك الأعضاء وغير الأعضاء

البنوك الأعضاء	تاريخ التأسيس	عدد الفروع داخل المملكة في نهاية العام ٢٠١٨	إجمالي الموجودات في نهاية العام ٢٠١٨ (بالمليون دينار أردني)	الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٨ (بالمليون دينار أردني)
البنوك الأردنية				
البنك العربي ش.م.ع	١٩٣٠	٧٨	٩٩٢٥,٦	٣٨٧٢,٠
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٣	١٢٩	٧٢٦٨,٧	٣٧٣٦,٢
البنك الأردني الكويتي	١٩٧٦	٦٤	٢٦٦٩,٤	١٢٤٤,١
البنك الأهلي الأردني	١٩٥٥	٥٥	٢٥٥٢,٩	١٣٢٨,٩
بنك الأردن	١٩٦٠	٨٠	٢٣٦٣,٢	١٠٧٤,٧
بنك القاهرة عمان	١٩٦٠	٩١	٢٢٣٩,٧	١٠٦٩,٤
بنك الاتحاد	١٩٧٨	٤٧	٢٨٨٨,١	١٤١٠,١
بنك المال الأردني	١٩٩٥	١٤	١٨٨٦,٨	٨١٤,١
البنك التجاري الأردني	١٩٧٧	٣٠	١٣٥٠,٠	٦٥٢,٦
بنك المؤسسة العربية المصرفية-الأردن	١٩٩٠	٢٧	١١٦١,٢	٤٦٠,١
البنك الاستثماري	١٩٨٢	١٢	١٠٥٤,٢	٥٩٣,٦
بنك الاستثمار العربي الأردني	١٩٧٨	٣٤	١٩٠٧,٨	٥٧٧,٠
بنك سوسيته جنرال-الأردن	١٩٦٥	١٩	١٧٥٧,١	٩٢٤,٧
فروع البنوك الأجنبية				
بنك عودة ش. م .ل-فروع الأردن	٢٠٠٤	١٤	٧٤٥,٩	٣٤٥,٢
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل	٢٠٠٣	١٦	٧٥٧,١	٤٠٣,٨
البنك العقاري المصري العربي	١٩٥١	١٥	٣٦٥,٢	٢١٢,٥
بنك ستاندرد تشارترد	٢٠٠٢	٤	٥٢٤,٧	١٧٩,٤
سيتي بنك ن. أ	١٩٧٤	٢	٢٩٥,٨	١٢١,٧
بنك الكويت الوطني	٢٠٠٣	١	٢٥٦,٨	٤٦,٤
مصرف الرافدين	١٩٦٣	٢	١٤٠,٠	٠,٦

البنوك الأعضاء وغير الأعضاء

البنوك غير الأعضاء	تاريخ التأسيس	عدد الفروع داخل المملكة في نهاية العام ٢٠١٨	إجمالي الموجودات في نهاية العام ٢٠١٨ (بالمليون دينار أردني)	الودائع الخاضعة لأحكام القانون (بالمليون دينار أردني) في نهاية العام ٢٠١٨
البنوك الأردنية				
البنك الإسلامي الأردني	١٩٧٨	١٠٥	٤٢٤٦,٣	٣١٧٣,٧
البنك العربي الإسلامي الدولي	١٩٩٧	٤٥	٢٢٥٠,١	١٥٩٠,٩
بنك صفوة الإسلامي	٢٠٠٨	٣٣	١٢٠٥,٦	٧٥٥,٨
فروع البنوك الأجنبية				
مصرف الراجحي	٢٠٠٩	١٠	٥٥٧,١	٢٧٧,٠

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

- **البنوك الأعضاء:**
جميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة والبنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة، ويبين الجدول في الصفحة (١٥) أسماء البنوك الأعضاء في المؤسسة حالياً.

- **سقف الضمان:**
الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويض فوري لكل مودع لدى أي بنك عضو يصدر قرار بتصفيته وبما لا يزيد عن ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني).

- **الودائع الخاضعة لأحكام القانون:**
الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء باستثناء ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

- **الودائع المضمونة كلياً:**
الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تساوي أو تقل قيمتها عن ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني).

- **الودائع المضمونة جزئياً:**
الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد قيمتها عن ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني).

- **الودائع الخاضعة للتعويض الفوري (البوليصة):**
الودائع الخاضعة لأحكام القانون وبما لا يتجاوز ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني) لكل مودع، والتي تستحق الأداء لكافة المودعين في حالة التصفية.

- **المبادئ الأساسية المعدلة لأنظمة ضمان الودائع الفعالة:**
مجموعة من المبادىء لأنظمة ضمان ودائع فعّالة وعددها (١٦) مبدأً أساسياً، صدرت عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) وتم مراجعتها بشكل نهائي من قبل مجموعة عمل تضم ممثلين عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) والمنتدى الأوروبي لضامني الودائع (EFDI) والمفوضية الأوروبية (EC) ومعهد الاستقرار المالي (FSB) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB).

- **الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI):**
هيئة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، أنشئت بموجب القانون السويسري في شهر أيار لعام ٢٠٠٢، مقرها في بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل في سويسرا، هدفها تعزيز كفاءة أنظمة ضمان الودائع من خلال توفير أدلّة إرشادية، وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع المشاركة في الهيئة حالياً (٨٦) عضواً و(١٠) مؤسسات تابعة، بالإضافة إلى (١٤) شريكاً.

نبذة عامة عن المؤسسة

نبذة عامة عن المؤسسة

رؤيتنـــا :

أن نكون مؤسسة رائدة مهنياً في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي.

رسـالتنـــا :

حماية المودعين لدى البنـوك وتشجيع الادخار والمساهمة في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي في المملكة.

قيمنا الجوهريـة :

الانتماء : الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.

النزاهة : الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية.

التميز : تطبيق المعايير والممارسات الدولية وأفضل المهارات والمعارف والخبرات المتاحة للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.

روح الفريق : توثيق علاقات التعاون بين موظفي المؤسسة والمحافظة على خطوط اتصال مع الأطراف ذات العلاقة.

التدريب والتعلم المستمر : الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

أهـدافنا :

- تأمين الحماية التامة لغالبية المودعين.
- المحافظة على الجاهزية والقدرة المالية والتشغيلية وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات.
- إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.
- المساهمة في نشر ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.
- توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في المملكة.

نبذة عامة عن المؤسسة

أنشئت مؤسسة ضمان الودائع كمؤسسة عامة مستقلة مالياً وإدارياً تهدف إلى حماية المودعين في البنوك بضمان ودائعهم لديها وفقاً لأحكام قانونها، وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي في المملكة.

تقوم المؤسسة وبموجب قانونها بمهمتين رئيسيتين هما: ضمان الودائع وتصفية البنوك، حيث تعتبر المؤسسة هي الضامن الوحيد والمصفي الحكمي والممثل القانوني لأي بنك يتقرر تصفيته في المملكة، وحتى تتمكن المؤسسة من القيام بالمهام المناطة بها فقد تمتعت وبموجب قانونها بصلاحيات واسعة في مجال ضمان الودائع وتصفية البنوك. وذلك بالإضافة إلى الصلاحيات الرقابية الممنوحة لها والمتمثلة بالاشتراك بفرق التفتيش مع البنك المركزي والاطلاع على الحسابات الختامية ونتائج أعمال البنوك الموجودة لدى البنك المركزي.

تمول المؤسسة بشكل رئيسي من خلال رسوم الاشتراك السنوية المحصلة من البنوك الأعضاء ومن عوائد أنشطتها الاستثمارية، كما ويجوز للمؤسسة الاقتراض مباشرةً أو عن طريق إصدار أسناد قرض لتتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليها قانونياً.

تسعى المؤسسة باستمرار لتطوير بنيتها التحتية وكوادرها البشرية للارتقاء بمستوى أدائها ولتتمكن من القيام بمهامها بكفاءة وفعالية لتحقق رسالتها وأهدافها المؤسسية – خاصة فيما يتعلق بحماية صغار المودعين والحفاظ على حقوق كبار المودعين وتوعية المواطنين بدور المؤسسة في حماية ودائعهم لدى البنوك– وصولاً إلى الرؤية المستقبلية التي تطمح لها.

تعتبر المؤسسة الضامن الوحيد والمصفي الحكمي لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته.

المهام والصلاحيات:

- ضمان الودائع:

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء بضمان ودائعهم لديها ودفع مبالغ الضمان (التعويض) للمودعين في حال تصفية أي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته، بحيث تصبح ملزمة بدفع مبلغ الضمان من احتياطياتها ومصادرها التمويلية الذاتية بدلاً من اللجوء الى الخزينة ودافعي الضرائب.

يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء بمجرد صدور قرار التصفية، ويجب على المؤسسة دفعه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته.

- التصفية:

تعتبر المؤسسة بموجب قانونها رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ الممثل القانوني والمصفي الحكمي الوحيد لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته في المملكة بما فيها البنوك غير الأعضاء، حيث تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة ومرنة تمكنها من إتمام إجراءات التصفية بأسلوب منهجي قانوني واضح خلال مدة سنتين من تاريخ صدور قرار التصفية. كما لها كمصفٍ للبنوك صلاحية إجراء التقاص ما بين ودائع العميل لدى البنك والديون والالتزامات المترتبة عليه والتي تساعد المؤسسة كضامن للودائع في تحديد قيمة الوديعة التي يستحق عنها المودع مبلغ الضمان مستحق الأداء.

وقد عملت المؤسسة على وضع أحكام خاصة بممارسة المؤسسة لصلاحياتها كضامن ومصفّ لأي بنك يتقرر تصفيته، تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة حيث بلورت هذه الأحكام الإطار العام لعملية دفع مبالغ الضمان وعملية التصفية.

إن مسؤوليات المؤسسة تتعدى إجراءات التعويض الفوري وفق سقف الضمان المحدد بالقانون للمودعين إلى تعويض بقية المودعين والدائنين وحقوق المساهمين بعد تسوية الديون والالتزامات المترتبة على البنك تحت التصفية وإتمام إجراءات تصفية موجوداته واسترداد حقوقه تأسيساً على قيمة المتحصلات منها.

- إدارة الاحتياطي:

حتى تتمكن المؤسسة من الاضطلاع بمهامها القانونية بكفاءة وفاعلية وتأمين الحماية الكاملة لغالبية المودعين لدى البنوك الأعضاء، فإنه يتوجب عليها تكوين احتياطيات بنسبة قانونية محددة على أساس

٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها، وتتشكل هذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراكات التي يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات وأي عوائد أخرى بعد طرح كافة المصاريف منها. وقد تبنت المؤسسة خطة مالية متكاملة مقرّة من قبل مجلس الإدارة استهدفت الوصول إلى النسبة القانونية ضمن إطار زمني متوازن، وحيث ان المؤسسة قد تجاوزت النسبة المستهدفة قانونيا للاحتياطيات فقد أصدر مجلس الإدارة ووفقاً لأحكام المادة (١٩/ب) من قانون المؤسسة القرار رقم (٢٠١٨/٧) تاريخ ٢٠١٨/١١/١٩ بتخفيض رسوم الاشتراك على البنوك من (٢,٥) بالالف الى (١,٧٥) بالالف.

وتستثمر المؤسسة أموالها في السندات الصادرة عن الحكومة الأردنية أو السندات المضمونة من قبلها وذلك استناداً إلى المادة رقم (٢٤/أ) من قانون المؤسسة.

- متابعة أوضاع البنوك العاملة في المملكة:

ومن منطلق تمكين المؤسسة من القيام بدورها كضامن للودائع ومصفّ للبنوك بالصورة المطلوبة قانوناً وضمان جاهزيتها لإدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية فإنها وبالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي تعمل على متابعة وتقييم الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أعمالها. حيث تمارس المؤسسة ووفقاً لأحكام المادة (٢٩) من قانونها الرقابة المكتبية بالاطلاع على حسابات البنوك الختامية ونتائج أعمالها المتوافرة لدى البنك المركزي. بالإضافة إلى تمتعها بصلاحية الرقابة الميدانية وفقاً لأحكام المادة (٣٠) من قانون المؤسسة حيث يجوز بناءً على طلبها وموافقة البنك المركزي تشكيل فريق تفتيش مشترك من موظفي المؤسسة والبنك المركزي لمراجعة أو فحص أعمال أي من البنوك وسجلاته وبياناته ويضع هذا الفريق تقريراً مشتركاً عن نتائج أعماله وتوصياته يقدمه إلى البنك المركزي والمؤسسة.

السمات الرئيسة لنظام ضمان الودائع في الأردن:

العضوية:

العضوية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة، باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة، واختيارية للبنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة.

يبلغ عدد البنوك الأعضاء في نهاية العام ٢٠١٨ (٢٠) بنكاً منها (١٣) بنكاً أردنياً.

سقف الضمان:

تعويض فوري حده الأقصى ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف) دينار أردني لكل مودع لكل بنك.

نطاق التغطية:

- **الودائع المضمونة:**

تضمن المؤسسة كافة الودائع بالدينار الأردني العائدة للمؤسسات والأفراد المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك الأعضاء بما في ذلك:

- الحسابات الجارية وتحت الطلب.
- ودائع التوفير.
- الودائع الآجلة والخاضعة لإشعار.
- شهادات الإيداع الصادرة عن البنوك الأعضاء.
- حسابات الودائع المشتركة العائدة لأكثر من شخص.

- **الودائع غير المضمونة:**

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود التسهيلات الممنوحة بضمانها.

• **العملة المضمونة:**

تضمن المؤسسة حالياً المبالغ المودعة بعملة الدينار الأردني فقط، ولها أن تضمن الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام هذا القانون.

يشكل سقف التعويض الفوري والبالغ ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف دينار) ٦,٢ أمثال متوسط الوديعة لدى الجهاز المصرفي.

رسوم الاشتراك:

يترتب على البنك العضو رسم اشتراك سنوي بنسبة واحد وخمسة وسبعون بالألف[١] من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لديه. كما يجوز تعديل نسبة رسم الاشتراك وتغيير قواعد احتسابها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة وذلك بعد تصنيف البنوك وفقاً لأسس التصنيف التي يطبقها البنك المركزي.

أبرز انجازات المؤسسة وتطلعاتها المستقبلية :

تسعى المؤسسة بشكل مستمر لتحقيق رؤيتها المستقبلية بأن تلعب دوراً هاماً وأن تكون أنموذجاً يُحتذى به في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي، وأن تكون طرفاً هاماً وفعالاً في شبكة الحماية المصرفية لتكون شراكة تكاملية هدفها تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وصولاً إلى المساهمة في تعـزيز الاستقرار المالي في المملكة. وذلك من خلال قيام المؤسسة بتنفيذ الالتزامات القانونية المناطة بها وأهمها توفير الحماية للمودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها بكفاءة وفعالية وبالسرعة الممكنة.

تميز العام ٢٠١٨ بتطور المؤشرات ذات الصلة بضمان الودائع، حيث تقدم المؤسسة حماية كاملة لحوالي ٩٧,٤٪ من اجمالي المودعين لدى البنوك الأعضاء، وارتفع مستوى الاحتياطيات عن نصف مليار دينار، لتصل نسبة تغطية الاحتياطيات للودائع الخاضعة لأحكام القانون الى (٤,٠٦٪) في نهاية العام حيث قرر مجلس إدارة المؤسسة تخفيض رسم الاشتراك السنوي للبنوك الأعضاء من اثنين ونصف بالالف الى واحد وخمسة وسبعين بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

١- تم تخفيض نسبة رسم الاشتراك بموجب قرار مجلس الادارة رقم (٢٠١٨/٧) تاريخ ٢٠١٨/١١/١٩ ووفقاً لأحكام المادة (١٩/ب) من قانون المؤسسة.

وتأمل المؤسسة الانتهاء من إقرار مشروع القانون المعدل لقانون المؤسسة -ودخوله حيز التنفيذ في العام ٢٠١٩- والموجود حالياً بحوزة مجلس الأمة وقد تم عقد عدة اجتماعات مع مجلس النواب تمهيداً لإقراره أصولياً وتتمحور التعديلات في ثلاث محاور رئيسية: أولها- العضوية الإجبارية للبنوك الإسلامية في المؤسسة، وذلك بهدف توفير حماية وضمان لشريحة أكبر من المودعين لدى البنوك العاملة في المملكة. وثانيها- حصول المؤسسة على دور في عمليات إيجاد حلول للبنوك المتعثرة بحيث تتطلع المؤسسة الى التعاون والتنسيق مع البنك المركزي وباقي أطراف شبكة الحماية المصرفية في تلك العمليات، وإلى مساهمتها في توطيد أسس التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات المالية وتوفير الجاهزية التامة والاستعداد لمواجهتها وتجنب آثارها السلبية بإتباع أفضل السبل لمعالجتها واحتوائها للحفاظ على متانة وسلامة الجهاز المصرفي وديمومة تميزه. وثالثها- إلغاء شرط تقديم المطالبة من المودع لدفع مبلغ الضمان المستحق له بما يسهم في تسهيل وتسريع إجراءات عملية دفع مبالغ التعويض للمودعين المستحقين.

الحاكمية المؤسسية :

جاء إنشاء مؤسسة ضمان الودائع في العام ٢٠٠٠ في إطار تطوير البناء المؤسسي والتشريعي ومكملاً لشبكة الحماية المصرفية في المملكة، وقد انتهجت المؤسسة منذ تأسيسها ترسيخ البناء المؤسسي بما يضمن تحقيق رسالة حماية المودعين بضمان ودائعهم لدى البنوك وفق أحكام القانون، وبما ينسجم والمبدأ الثالث (الحاكمية) من المبادئ الأساسية المعدلة لأنظمة ضمان الودائع الفعالة الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) والذي يقتضي بأنه يجب أن يكون ضامن الودائع مستقل مالياً وإدارياً وأن يمارس أعماله بشفافية ومسؤولية وبمعزل عن أي تدخل خارجي .

> يقتضي المبدأ الثالث (الحاكمية) من المبادئ الأساسية المعدلة لأنظمة ضمان الودائع الفعالة بأنه يجب أن يكون ضامن الودائع مستقل مالياً وإدارياً وأن يمارس أعماله بشفافية ومسؤولية وبمعزل عن أي تدخل خارجي .

ومن أهم محاور الحاكمية المؤسسية في المؤسسة ما يلي:

أولا: الإطار المؤسسي التشريعي:

تم وضع الملامح الرئيسية لنظام ضمان الودائع ضمن إطار قانوني شامل يوضح أهداف المؤسسة والمهام والأدوار المناطة بالمؤسسة والصلاحيات والإجراءات التي تقوم بها لتحقيق الهدف الأساسي من إنشائها حيث أورد القانون أحكاماً وصلاحيات يتعين على المؤسسة الالتزام بها للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية واستقلالية

دون أي تدخل من جهات خارجية، كما حدد قانون المؤسسة حقوق المودعين والعلاقة مع البنك المركزي والإطار المؤسسي مع الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ثانياً: الأهداف الإستراتيجية:

إن تحقيق الأهداف الإستراتيجية ينبثق من منظومة الأهداف الوطنية والأهداف المؤسسية المتمثلة برسالة المؤسسة وتطلعها إلى تحقيق رؤيتها وتعزيز قدرة المؤسسة على انجاز مهامها بكفاءة وفعالية، حيث سعت المؤسسة لتبني خطة إستراتيجية متكاملة ضمن أولوياتها، وذلك بعد تقييم مجموعة من البدائل الإستراتيجية في سبيل تعزيز نقاط القوة واحتواء نقاط الضعف في ضوء الفرص والتحديات المحيطة.

كما أعدت المؤسسة برنامجاً مالياً متوسط الأجل يهدف إلى ترجمة الخطة الإستراتيجية ويتبنى مجموعة من المؤشرات الاسترشادية ومعايير تقييم الأداء المؤسسي خاصة فيما يتعلق بتوفير حماية تامة للغالبية العظمى من المودعين وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لحماية المودعين ضمن إطار زمني متوازن.

ثالثاً: إدارة المؤسسة (مجلس الإدارة والجهاز الإداري والتنفيذي):

١- مجلس الإدارة:

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية أربع أعضاء من القطاع الحكومي بما فيهم مدير عام المؤسسة وعضوين من القطاع الخاص يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء ويشترط أن لا يكونا من إداريي أي بنك طيلة مدة عضويتهما في المجلس وطيلة السنتين التاليتين لانتهاء هذه العضوية. ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة من ضمنهم المدير العام على أسس محددة.

وقد حدد قانون المؤسسة مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومنها على سبيل المثال وضع السياسة العامة وإقرار الخطة العامة لاستثمار أموال المؤسسة وفق أحكام قانون المؤسسة ووضع الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري للمؤسسة وإقرار الموازنة السنوية، بالإضافة إلى منحه ممارسة صلاحيات مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة المنصوص عليها في قانون الشركات بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع أحكام قانون المؤسسة. وقد حددت اجتماعات المجلس بدعوة من رئيس المجلس مرة كل شهرين أو كلما دعت الحاجة لذلك، وتصدر قراراته بالإجماع أو بأغلبية عدد أعضائه وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

كما أعطى قانون المؤسسة المدير العام المهام والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة والقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والإشراف على الجهاز الإداري للمؤسسة.

٢- الجهاز الإداري والتنفيذي:

يتكون الجهاز الإداري والتنفيذي للمؤسسة مما يلي:-

١. دائرة الضمان والتصفية:

تتولى الدائرة اقتراح وتنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة وبما يضمن تأسيس المستويات المطلوبة من الحوافز لدى المودعين لفرض انضباط السوق ولدى البنوك لحفزها على إدارة أفضل لمستويات مخاطرها. كما تتولى الدائرة إدارة المهام المناطة بالمؤسسة كمصفٍّ لأي بنك يتقرر تصفيته وفق أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، وتعمل على وضع وتطوير السياسات المختلفة لعملية التصفية وذلك لتنفيذ إجراءاتها بكفاءة وفعالية. كما تتولى وضع وتطوير وإدارة إجراءات تعويض المودعين بموجب أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه.

٢. الدائرة المالية والإدارية:

تتولى الدائرة تأمين احتياجات المؤسسة من الكوادر البشرية ومن الأجهزة والمعدات وصيانتها وتنفيذ الإجراءات اللازمة لدفع النفقات الذاتية والنفقات الإدارية ومسك السجلات والدفاتر المحاسبية المركزية.

٣. وحدة الإستثمار والتمويل:

تتولى الوحدة إدارة استثمارات أموال المؤسسة بما في ذلك إيداع ما يلزمها من أموال لدى أي بنك وإدارة التمويل لتسديد الإلتزامات المترتبة عليها وفق أحكام قانونها.

٤. وحدة العلاقات الخارجية والعامة:

تتولى الوحدة إدارة العلاقات الخارجية والعامة للمؤسسة وعضويتها في اللجان الإقليمية والدولية وفي الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)، وإدارة أنشطة التوعية الإعلامية والاتصال مع البنوك الأعضاء وإدارة الأنشطة والفعاليات المحلية المختلفة للمؤسسة.

٥. التدقيق الداخلي:

يرتبط نشاط التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة ويتولى مهمة التحقق من صحة وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة ورفع التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفاعلية.

٦. الدعم الفني وتكنولوجيا المعلومات:

يتولى نشاط الدعم الفني وتكنولوجيا المعلومات إدارة أنظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وشبكة الحاسوب الخاصة بالمؤسسة، وتنفيذ أعمال الصيانة لأجهزة الحاسوب وأنظمة التشغيل والبرمجيات، وإعداد وتنفيذ إجراءات الأمن والحماية الخاصة بالأجهزة والبرامج والبيانات وإدارة الأنظمة الخاصة بالمبنى وملحقاته.

اللجان الداخلية:

يتم تشكيل لجان داخلية دائمة ومؤقتة لتدارس أية نواحي من أعمال المؤسسة وشؤون إدارتها وتقديم التوصيات اللازمة، ومن أهم هذه اللجان لجنة إدارة المخاطر التي من مهامها تعريف المخاطر وتحديد مصادرها وانعكاساتها على المؤسسة ومركزها المالي، واقتراح السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر في المؤسسة وتطويرها بشكل مستمر، بالإضافة إلى التأكد من أن أهداف المؤسسة الإستراتيجية والتشغيلية يتم تحقيقها وضمن مستويات المخاطر المقبولة.

رابعاً: الإفصاح والشفافية:

تحتفظ المؤسسة بموجب القانون بسجلات وحسابات منظمة وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها، ويتم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المؤسسة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتشمل مسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي لغرض إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. ويتم تدقيق البيانات المالية من قبل مدقق خارجي وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، بالإضافة لذلك تخضع المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبة. ويتم نشر الحسابات الختامية السنوية بعد موافقة مجلس الإدارة في الصحف المحلية اليومية (صحيفتين على الأقل) وعلى الموقع الإلكتروني، وضمن التقرير السنوي للمؤسسة الذي يعتبر أداة رئيسة شاملة للتعريف بنظام ضمان الودائع في المملكة وإنجازات المؤسسة السنوية وأهم مؤشرات الودائع لدى الجهاز المصرفي والبنوك الأعضاء وتطور احتياطيات المؤسسة وسياسة استثماراتها والعوائد المتحققة عليها.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

سجّل إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني بالدينار الأردني والعملات الأجنبية خلال العام ٢٠١٨ ارتفاعاً طفيفاً، حيث وصل إلى ما مقداره ٣٣٨٦٨,٩ مليون دينار مقابل ٣٣٢١٣,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها ٦٥٥,٠ مليون دينار ونسبتها ٢,٠٪. علماً بأن معدل النمو السنوي لهذه الودائع للسنوات العشر الأخيرة بلغ ٦,٥٪ بالمتوسط.

الودائع بالدينار الأردني:

بلغ إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي ما مقداره ٢٥٦٨٨,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٢٥٦٥٨,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٧، أي بارتفاع مقداره ٢٩,٩ مليون دينار ونسبته ٠,١٪. وتوزعت هذه الودائع ما بين ودائع الأفراد بمبلغ ١٧٦٣٣,٢ مليون دينار تشكل ما نسبته ٦٨,٦٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى الجهاز المصرفي، وودائع الشركات بمبلغ ٧٢٣١,٣ مليون دينار وما نسبته ٢٨,١٪، وودائع الحكومة بمبلغ ٨٢٣,٩ مليون دينار وما نسبته ٣,٢٪.

توزيع الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة ونسب نموها						
	الأفراد		الشركات		الحكومة	
	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)
٢٠١٧	١٧٨٨٥,٠	٥٩٨٩	٦٩٣٩,٠	٧٣٠٣٨	٨٣٥,٠	٢١٠٥٤٠
٢٠١٨	١٧٦٣٣,٢	٥٧١١	٧٢٣١,٣	٧٢٢٩٧	٨٢٣,٩	١٩٧٨١٩
نسبة النمو	١,٤٪-	٤,٦٪-	٤,٢٪	١,٠٪-	١,٣٪-	٦,٠٪-

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

توزيع الودائع بالدينار الأردني على القطاعات المختلفة

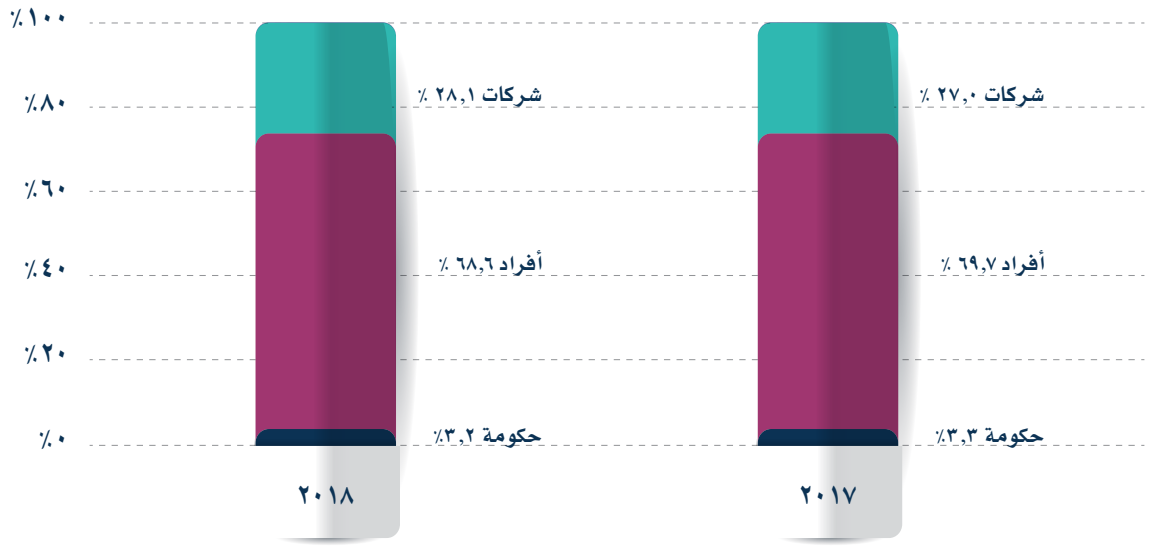

شكّلت الودائع بالدينار الأردني والمملوكة من قبل الأفراد ما نسبته ٦٨,٦٪ من إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام ٢٠١٨.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

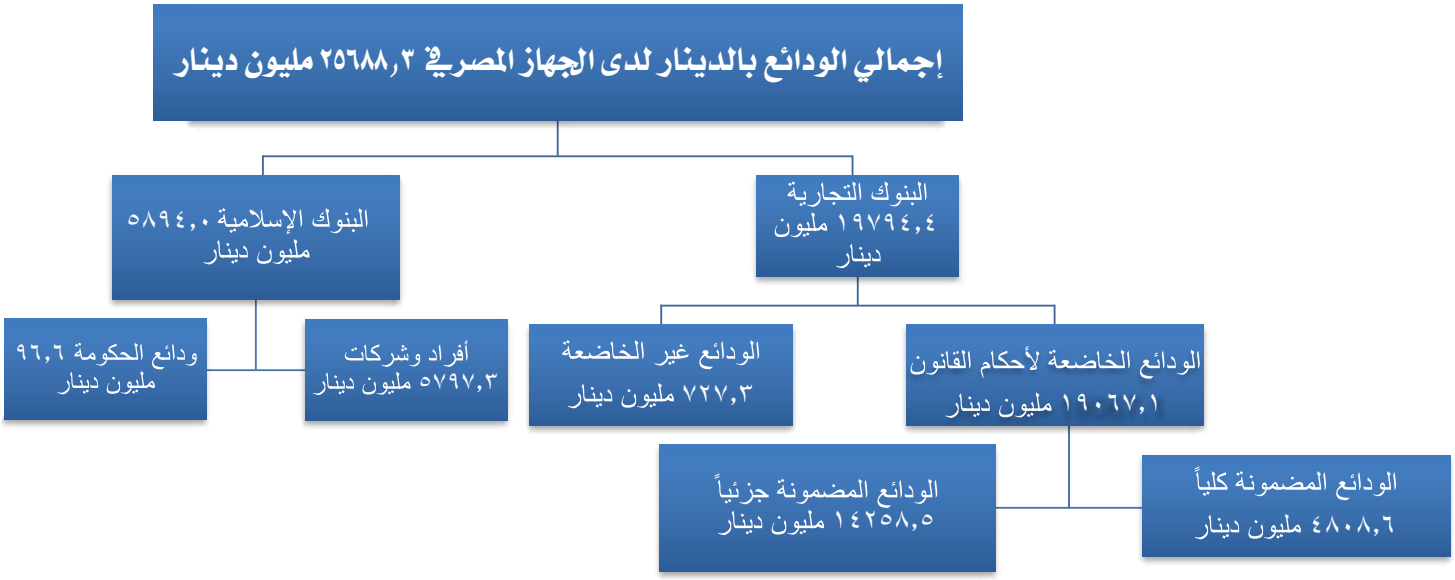

توزيع ودائع الدينار لدى الجهاز المصرفي

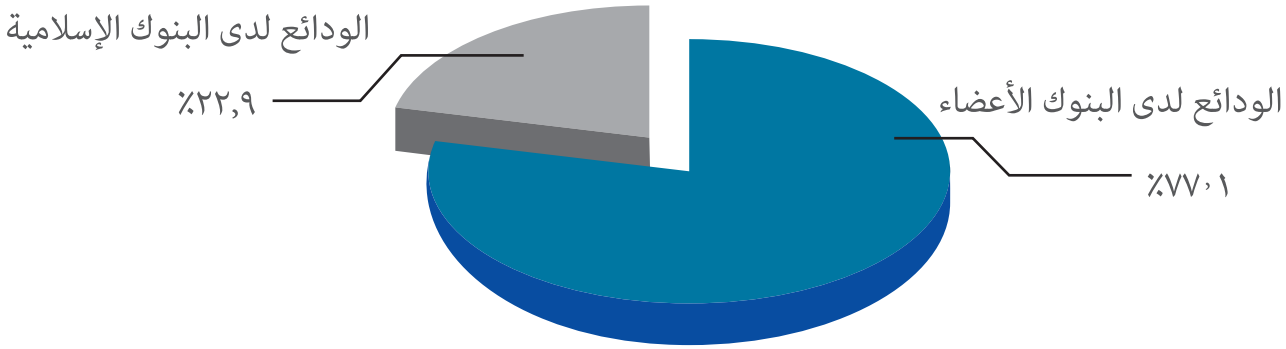

الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة – والتي تمثل الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء باستثناء ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية بحدود سقف التسهيلات الممنوحة بضمانها- حوالي ١٩٠٦٧,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بـ١٩٠٩٤,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٧ وبنسبة انخفاض بلغت ٠,١٪، علماً بأن هذه الودائع تشكل ما نسبته ٩٦,٣٪ من ودائع الدينار الأردني لدى البنوك التي تسري عليها أحكام قانون المؤسسة، وتعود لحوالي ١٩٣١,٨ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٩٨٧٠,٠ ديناراً لعام ٢٠١٨ مقارنة بـ١٨٨٠,٠ ألف مودع ومتوسط وديعة بلغ ١٠١٥٦ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٧.

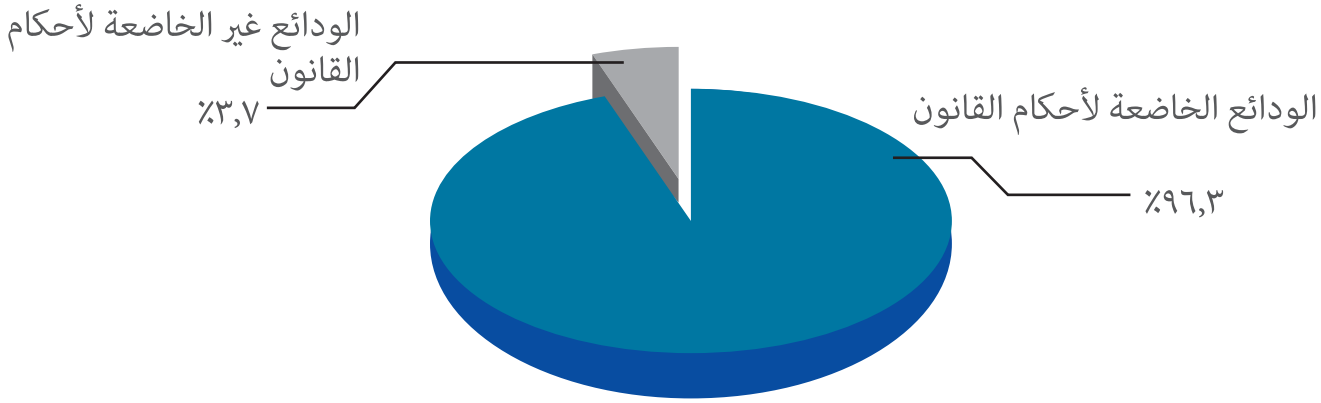

شكّلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبته ٩٦,٣٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى البنوك التي تسري عليها أحكام قانون المؤسسة.

الودائع المضمونة بالكامل:

شكّلت الودائع المضمونة بالكامل وفق أحكام القانون – والتي تمثل الودائع التي يقل رصيدها عن أو يساوي خمسين ألف دينار- ما نسبته٢٥,٢٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٨، حيث بلغت ما مقداره ٤٨٠٨,٦ مليون دينار، تعود لحوالي ١٨٨١,٤ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٢٥٥٦ ديناراً مقارنة بـ٤٨٧٨,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٧ تعود لحوالي ١٨٢٨,٣ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٢٦٦٩,٠ ديناراً، حيث بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٨ حوالي ٩٧,٤٪.

الودائع المضمونة جزئياً:

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد عن خمسين ألف دينار، أي المضمونة جزئياً، فقد بلغت حوالي ١٤٢٥٨,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بـ١٤٢١٥,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٧. تشكّل هذه الودائع ما نسبته ٧٤,٨٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٨، وتعود هذه الودائع لحوالي ٥٠,٤ ألف مودع يشكّلون ما نسبته ٢,٦٪ من إجمالي المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون، بمتوسط وديعة بلغ ٢٨٢٩٢٩,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بـ٥١,٧ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٢٧٤٩١٩,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٧.

تركّز الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى أكبر خمسة بنوك أعضاء:

تركزت الحصة السوقية من الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى أكبر خمسة بنوك أعضاء في نهاية العام ٢٠١٨ كما يلي: البنك العربي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك الاتحاد ، البنك الأهلي الأردني والبنك الأردني الكويتي ووفق النسب التالية على الترتيب: ٢٠,٣٪، ١٩,٦٪، ٧,٤٪، ٧,٠٪ و٦,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

توزيع ودائع الدينار لدى أكبر خمسة بنوك تسري عليها أحكام قانون المؤسسة نهاية العام ٢٠١٨

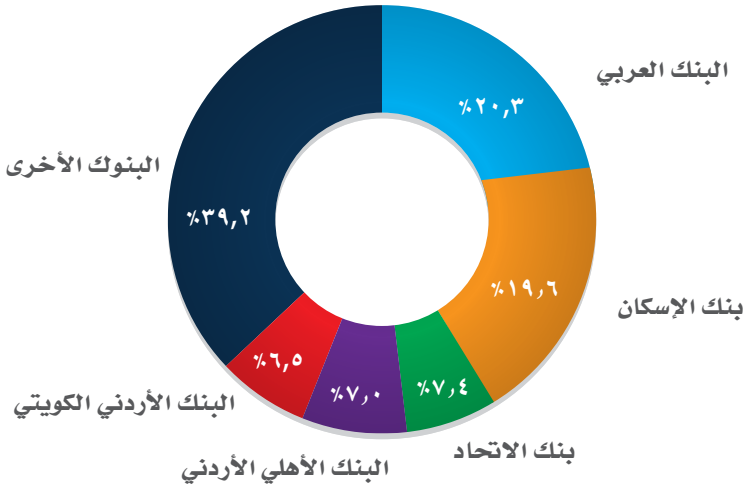

احتياطيات المؤسسة:

واصلت المؤسسة خلال عام ٢٠١٨ العمل على بناء وتعزيز احتياطياتها، ليسجل مستوى احتياطيات المؤسسة ٧٧٤,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٨ مرتفعاً بمقدار ٨٣,٦ مليون دينار وبنسبة ١٢,١٪ عن مستواه المسجل في نهاية العام المنصرم، مغطياً إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بما نسبته ٤,٠٦٪، وبوليصة الضمان بما نسبته ١٠,٦٪.

أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين بالدينار لدى البنوك الأعضاء

البند / العام	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دينار)	١٣٥٥٢,٦	١٤٧١٥,٢	١٥٦٨٠,٥	١٤٣٠٤,٤	١٦٩٨٢,١	١٩٣٠٧,٨	٢٠٦٧٦,٠	٢٠٢٠٣,٢	١٩٨١٦,٩	١٩٧٩٤,٤
إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء (ألف مودع)	١٦٨٤,٠	١٦٩١,١	١٧٠٧,٠	١٦٨٧,٠	١٧٣٣,٨	١٦٩٢,١	١٧٢٦,٣	١٨٢١,٢	١٨٨٣,٨	١٩٣٥,٧
متوسط الوديعة لإجمالي العملاء لدى البنوك الأعضاء (دينار)	٨٠٤٨	٨٧٠٢	٩١٨٦	٨٤٧٩	٩٧٩٥	١١٤١١	١١٩٧٧	١١٠٩٤	١٠٥٢٠	١٠٢٣٦
إجمالي ودائع العملاء الخاضعة لأحكام القانون (مليون دينار)	١٢٨٢٣,٦	١٤٠٩٨,١	١٥٠٩٩,٧	١٣٧٣٠,٠	١٦٣٢٤,٧	١٨٠١٨,١	١٩٤٨٩,٨	١٩٣١٢,٨	١٩٠٩٤,٢	١٩٠٦٧,١
الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) (مليون دينار)	٢٧٢٠,٨	٢٨٥٤,٦	٥٧٩٠,٤	٥٥٦٧,١	٦١٦١,٢	٦٥٤٣,٩	٦٨٩٦,٩	٧٢٩٩,٤	٧٤٦٤,٣	٧٣٢٨,٤
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) إلى إجمالي ودائع العملاء	٪٢٠,١	٪١٩,٤	٪٣٦,٩	٪٣٨,٩	٪٣٦,٣	٪٣٣,٩	٪٣٣,٤	٪٣٦,١	٪٣٧,٧	٪٣٧,٠٠
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون	٪٢١,١	٪٢٠,٢	٪٣٨,٣	٪٤٠,٥	٪٣٧,٧	٪٣٦,٣	٪٣٥,٤	٪٣٧,٨	٪٣٩,١	٪٣٨,٤٠
عدد العملاء الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	١٦٨١,٥	١٦٨٨,٦	١٧٠٤,٦	١٦٨٤,٣	١٧٣٠,٩	١٦٨٩,٥	١٧٢٢,٩	١٨١٧,٦	١٨٨٠,٠	١٩٣١,٨
متوسط الوديعة للعملاء المضمونين (دينار)	٧٦٢٦	٨٣٤٩	٨٨٥٨	٨١٥٢	٩٤٣١	١٠٦٦٥	١١٣١٢	١٠٦٢٥	١٠١٥٦	٩٨٧٠
ودائع العملاء المضمونة بالكامل (الودائع التي يقل رصيدها أو يساوي سقف الضمان) (مليون دينار)	١٤٨٠,٤	١٥٠٤,٩	٣٨٥٨,٧	٣٧٩١,٢	٤٠٧٥,٩	٤٢٨٣,٥	٤٤٦١,٤	٤٧٠٣,٣	٤٨٧٨,٩	٤٨٠٨,٦
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	١٥٥٧,٤	١٥٥٣,٦	١٦٦٦,٠	١٦٤٨,٨	١٦٨٩,٢	١٦٤٤,٣	١٦٧٤,٢	١٧٦٥,٧	١٨٢٨,٣	١٨٨١,٤
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (دينار)	٩٥١	٩٦٩	٢٣١٦	٢٢٩٩	٢٤١٣	٢٦٠٥	٢٦٦٥	٢٦٦٤	٢٦٦٩	٢٥٥٦
ودائع العملاء المضمونة جزئياً (الودائع التي يزيد رصيدها عن سقف الضمان) (مليون دينار)	١١٣٤٣,٢	١٢٥٩٣,٢	١١٢٤١,٠	٩٩٣٨,٩	١٢٢٤٨,٨	١٣٧٣٤,٥	١٥٠٢٨,٤	١٤٦٠٩,٤	١٤٢١٥,٢	١٤٢٥٨,٥٠
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً (ألف مودع)	١٢٤,٠	١٣٥,٠	٣٨,٦	٣٥,٥	٤١,٧	٤٥,٢	٤٨,٧	٥١,٩	٥١,٧	٥٠,٤
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم جزئياً (دينار)	٩١٤٤٨	٩٣٣٠٣	٢٩٠٩٦١	٢٧٩٨٢٧	٢٩٣٦٩٣	٣٠٣٨٠٧	٣٠٨٥٢١	٢٨١٣٧٨	٢٧٤٩١٩	٢٨٢٩٢٩
الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) والمقدّرة للودائع المضمونة جزئياً (مليون دينار)	١٢٤٠,٤	١٣٤٩,٧	١٩٣١,٧	١٧٧٥,٩	٢٠٨٥,٣	٢٢٦٠,٤	٢٤٣٥,٦	٢٥٩٦,١	٢٥٨٥,٤	٢٥١٩,٨
نسبة الودائع المضمونة بالكامل إلى إجمالي الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً	٪١١,٥	٪١٠,٧	٪٢٥,٦	٪٢٧,٦	٪٢٥,٠	٪٢٣,٨	٪٢٢,٩	٪٢٤,٤	٪٢٥,٦	٪٢٥,٢٠
نسبة الودائع المضمونة جزئياً إلى إجمالي الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً	٪٨٨,٥	٪٨٩,٣	٪٧٤,٤	٪٧٢,٤	٪٧٥,٠	٪٧٦,٢	٪٧٧,١	٪٧٥,٦	٪٧٤,٤	٪٧٤,٨٠
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) للودائع المضمونة جزئياً إلى إجمالي الودائع المضمونة جزئياً	٪١٠,٩	٪١٠,٧	٪١٧,٢	٪١٧,٩	٪١٧,٠	٪١٦,٥	٪١٦,٢	٪١٧,٨	٪١٨,٢	٪١٧,٧٠
نسبة الودائع المضمونة بالكامل إلى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪١٠,٩	٪١٠,٢	٪٢٤,٦	٪٢٦,٥	٪٢٤,٠	٪٢٢,٢	٪٢١,٦	٪٢٣,٣	٪٢٤,٦	٪٢٤,٣٠
نسبة الودائع المضمونة جزئياً إلى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪٨٣,٧	٪٨٥,٦	٪٧١,٧	٪٦٩,٥	٪٧٢,١	٪٧١,١	٪٧٢,٧	٪٧٢,٣	٪٧١,٧	٪٧٢,٠٠
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪٩٢,٥	٪٩١,٩	٪٩٧,٦	٪٩٧,٧	٪٩٧,٤	٪٩٧,٢	٪٩٧,٠	٪٩٧,٠	٪٩٧,١	٪٩٧,٢٠
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً إلى إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪٧,٤	٪٨,٠	٪٢,٣	٪٢,١	٪٢,٤	٪٢,٧	٪٢,٨	٪٢,٩	٪٢,٧	٪٢,٦٠
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل وجزئياً	٪٩٢,٦	٪٩٢,٠	٪٩٧,٧	٪٩٧,٩	٪٩٧,٦	٪٩٧,٣	٪٩٧,٢	٪٩٧,١	٪٩٧,٢	٪٩٧,٤٠
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً إلى عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل وجزئياً	٪٧,٤	٪٨,٠	٪٢,٣	٪٢,١	٪٢,٤	٪٢,٧	٪٢,٨	٪٢,٩	٪٢,٨	٪٢,٦٠
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً لدى أكبر بنك	٪٢٤,٨	٪٢٤,٨	٪٢٥,٩	٪٢٣,٥	٪٢٣,١	٪٢١,٨	٪٢١,٥	٪٢٢,١	٪٢٠,٣	٪٢٠,٣٠
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً لدى أكبر بنكين	٪٤٤,٨	٪٤٤,٨	٪٤٥,٢	٪٤٣,٧	٪٤٢,٧	٪٤١,٨	٪٤١,٧	٪٤٢,٠	٪٤٠,٤	٪٣٩,٩٠
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً لدى أكبر خمسة بنوك	٪٦٤,٦	٪٦٤,٦	٪٦٣,٩	٪٦٢,٨	٪٦١,٦	٪٦١,٩	٪٦٣,٢	٪٦٢,٣	٪٦٠,٧	٪٦٠,٨٠
احتياطيات المؤسسة (مليون دينار)	١٨٣,٩	٢٢٩,١	٢٧٨,٤	٣٣٤,٢	٣٩٣,٦	٤٦٣,١	٥٣٧,٢	٦١٢,٤	٦٩٠,٩	٧٧٤,٥
نسبة الاحتياطيات إلى الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً	٪١,٤	٪١,٦	٪١,٨	٪٢,٤	٪٢,٤	٪٢,٦	٪٢,٨	٪٣,١٧	٪٣,٦٢	٪٤,٠٦
نسبة الاحتياطيات إلى الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان)	٪٦,٨	٪٨,٠	٪٤,٨	٪٦,٠	٪٦,٤	٪٧,١	٪٧,٨	٪٨,٤	٪٩,٣	٪١٠,٦٠

تطوّر الودائع لدى البنوك الإسلامية

استحوذت البنوك الإسلامية الأربعة على ٥٨٩٤,٠ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٥٨٤١,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٧ مرتفعاً بمقدار ٥٢,٥ مليون دينار وبنسبة ٠,٩٪. تعود هذه الودائع إلى ١٢٥٥,٩ ألف مودع مقابل ١٢٠١,٥ ألف مودع، حيث تبلغ نسبة هذه الودائع إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي بالدينار الأردني ٢٢,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٨، تعود ودائعهم إلى ٣٩,٣٪ نسبة إلى إجمالي المودعين لدى الجهاز المصرفي.

هذا وقد بلغ مستوى إجمالي ودائع الأفراد والشركات لدى البنوك الإسلامية ٥٧٩٧,٣ مليون دينار تعود إلى ١٢٥٥,٦ ألف مودع في نهاية العام ٢٠١٨، حيث تشكل هذه الودائع ما نسبته ٢٣,٣٪ من إجمالي ودائع الأفراد والشركات لدى الجهاز المصرفي الأردني تعود ودائعهم إلى ما نسبته ٣٩,٤٪ من إجمالي عدد المودعين لدى الجهاز المصرفي.

ودائع العملاء بالعملات الأجنبية[٢]:

بلغت الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي ما يعادل ٨١٨٠,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بحوالي ٧٥٥٥,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٧، وبارتفاع بلغت نسبته ٨,٣٪. وقد ارتفع عدد المودعين بالعملات الأجنبية من ٢٤١,٤ ألف مودع في نهاية عام ٢٠١٧ إلى نحو ٢٥٣,٢ ألف مودع في نهاية العام ٢٠١٨، مما نتج عنه ارتفاع متوسط حجم الوديعة بالعملات الأجنبية من ٣١٣٠٢ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٧ إلى ٣٢٣٠٧ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٨.

وقد توزعت الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي على ودائع الأفراد بما يعادل ٥٨٦٥,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٨ مشكّلة ما نسبته ٧١,٧٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، وودائع الشركات بمقدار ٢١٩٢,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٨ وبنسبة ٢٦,٨٪، وودائع الحكومة بمقدار ١٢٢,٩ مليون دينار وبنسبة ١,٥٪.

بلغت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية المملوكة من قبل الأفراد حوالي ٧١,٧٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي كما هي في نهاية العام ٢٠١٨.

٢- يذكر أن الودائع بالعملات الأجنبية غير مضمونة حالياً، ويجوز إخضاع هذه العملات للضمان وفق المادة (٣٢/أ) من قانون المؤسسة، بقرار من البنك المركزي.

توزيع الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي الأردني على القطاعات المختلفة ونسب نموّها						
	الأفراد		الشركات		الحكومة	
	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)
٢٠١٧	٥٣٥٥,٠	٢٤٨٤٥,٠	٢٠٧٩,٤	٨٠٧٣١,٠	١٢١,١	١٦١٤٧٨٨,٠
٢٠١٨	٥٨٦٥,٦	٢٥٨١٦,٠	٢١٩٢,١	٨٤٥٤٧,٠	١٢٢,٩	١٦٣٨٠٣٤,٠
نسبة النمو	٩,٥٪	٣,٩٪	٥,٤٪	٤,٧٪	١,٤٪	١,٤٪

توزيع الودائع بالعملات الأجنبية على القطاعات المختلفة

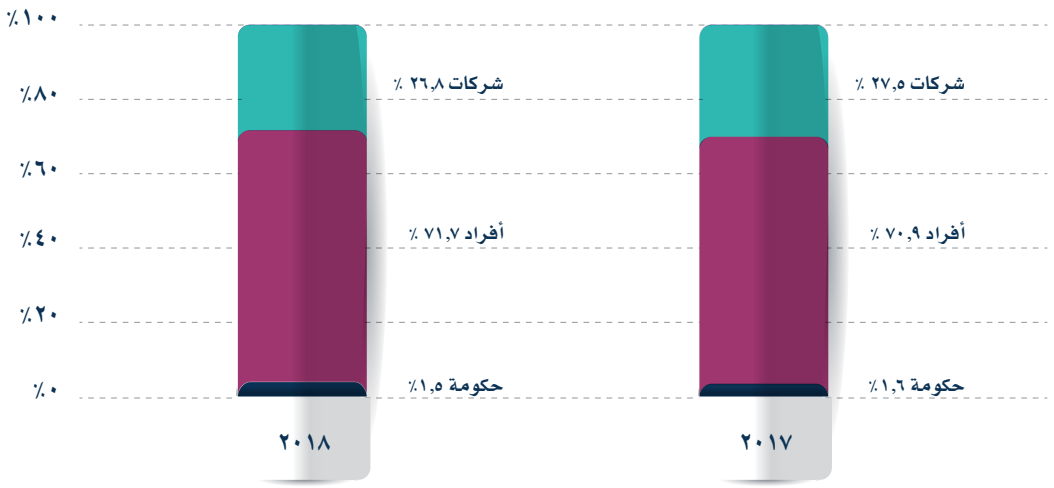

أما بالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك التي تسري عليها أحكام القانون، فقد بلغت ما يعادل ٧٤٠٤,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٨، مقارنة بـ ٦٨٩٩,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٧، وبارتفاع بلغت نسبته ٧,٣٪. وقد شكلت هذه الودائع ما نسبته ٩٠,٥٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي. وبلغ عدد المودعين بالعملات الأجنبية لدى هذه البنوك في نهاية عام ٢٠١٨ حوالي ٢١٠,٦ ألف مودع بمتوسط وديعة يعادل ٣٥١٦٠,٠ ديناراً، مقابل ٢٠١,١ ألف مودع ومتوسط وديعة يعادل ٣٤٣١٢,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٧.

أما بالنسبة لنسب الاستحواذ لدى أكبر خمسة بنوك من حيث حجم الودائع بالعملات الأجنبية، فقد كان ترتيبها كالتالي: البنك العربي، بنك الإسكان، بنك الاتحاد، البنك الأردني الكويتي، وبنك الأردن، ووفق النسب التالية على الترتيب: ٣٤,٥٪ ، ١٤,٧٪ ، ٨,١٪ ، ٦,٦٪ و ٤,٥٪ .

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

توزيع الودائع بالعملات الأجنبية لدى أكبر خمسة بنوك أعضاء كما هي في نهاية العام ٢٠١٨

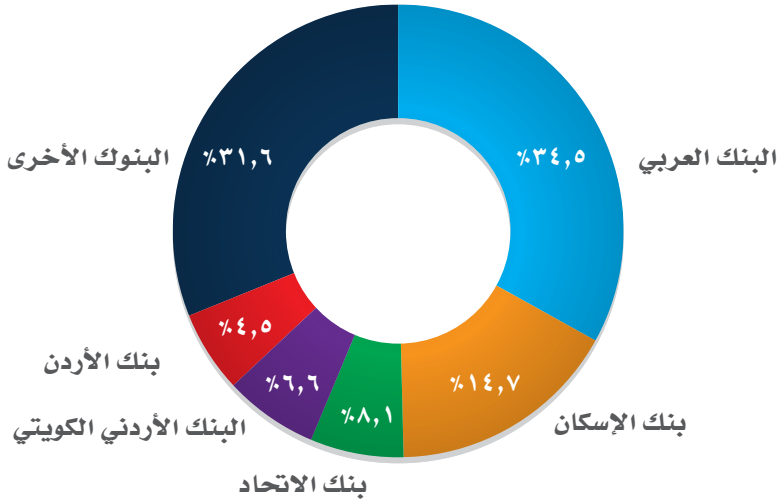

الأداء المالي للمؤسسة
رأسمالها وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها

الأداء المالي للمؤسسة
رأسمالها وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها

واصلت المؤسسة خلال العام ٢٠١٨ من تعزيز وبناء احتياطياتها المالية سعياً إلى تعزيز قدرتها على القيام بمهامها القانونية كضامن للودائع ومصف لأي بنك يتقرر تصفيته بكفاءة وفعالية وتحقيقاً لأهدافها في حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي في المملكة.

تتكون مصادر أموال المؤسسة الرئيسة من رسوم الاشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء للمؤسسة بواقع اثنين ونصف بالألف سنويا من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة، بالإضافة إلى عوائد استثمارات أموال المؤسسة وأية قروض تحصل عليها أو منح مالية تقدم للمؤسسة وفقا لأحكام القانون.

وتستثمر المؤسسة أموالها بما فيها رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك والعوائد المتحققة على استثماراتها في السندات الصادرة عن الحكومة الأردنية أو المضمونة من قبلها، وذلك استناداً إلى أحكام المادة (٢٤/أ) من قانون المؤسسة، حيث تستثمر المؤسسة في السوق الأولي للسندات آخذة بالاعتبار عوامل أجل الاستحقاق وفرص إعادة الاستثمار مستقبلاً ومعدل الريع الإطفائي وحصة المؤسسة من كل إصدار وهيكل استحقاقات محفظة المؤسسة. وتتابع المؤسسة تطورات هيكل أسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة للآجال المختلفة وتوزع استثماراتها بما يحقق أفضل العوائد على الأجل المتوسط والطويل.

تواصل المؤسسة تعزيز احتياطياتها المالية التي تمكنها من الاضطلاع بمهامها القانونية كضامن للودائع ومصف لأي بنك يتقرر تصفيته.

الأداء المالـي للمؤسسة:

ارتفعت حقوق المؤسسة في نهاية العام ٢٠١٨ إلى حوالي ٧٧٧,٨ مليون دينار مقارنة بـ ٦٩٤,٢ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٧، وبلغ رأسمال المؤسسة ٣,٣ مليون دينار ساهمت الحكومة بمبلغ مليون دينار، وقدمت البنوك المبلغ المتبقي البالغ ٢,٣ مليون دينار بواقع مئة الف دينار دفعت كرسم تأسيس غير مسترد من كل بنك من البنوك المشمولة بأحكام قانون المؤسسة، وقد شكلت الاحتياطيات المتراكمة من الفوائض المالية المتحققة ورسوم الاشتراك المحصّلة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٨ الجزء الأكبر من حقوق المؤسسة وبواقع ٧٧٤,٥ مليون دينار، مرتفعة عن مستواها في نهاية العام ٢٠١٧ بنحو ٨٣,٥ مليون دينار حيث بلغت رسوم الاشتراك السنوية المحصّلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠١٨ ما مقداره ٤٨,٣ مليـون دينار مقابل ٤٨,٩ مليون دينـار تم تحصيلها خلال العام ٢٠١٧، بانخفاض تبلغ نسبته حوالي ١,٢٪. في حين بلغ صافي عوائد الاستثمار خلال العام ٢٠١٨ حوالي ٣٥,٢ مليون دينار مقارنة مع حوالي ٢٩,٦ مليون

دينار خلال العام ٢٠١٧ وبارتفاع بلغت نسبته حوالي ١٨,٩٪.

رسوم الإشتراك السنوية منذ التأسيس وحتى عام ٢٠١٨

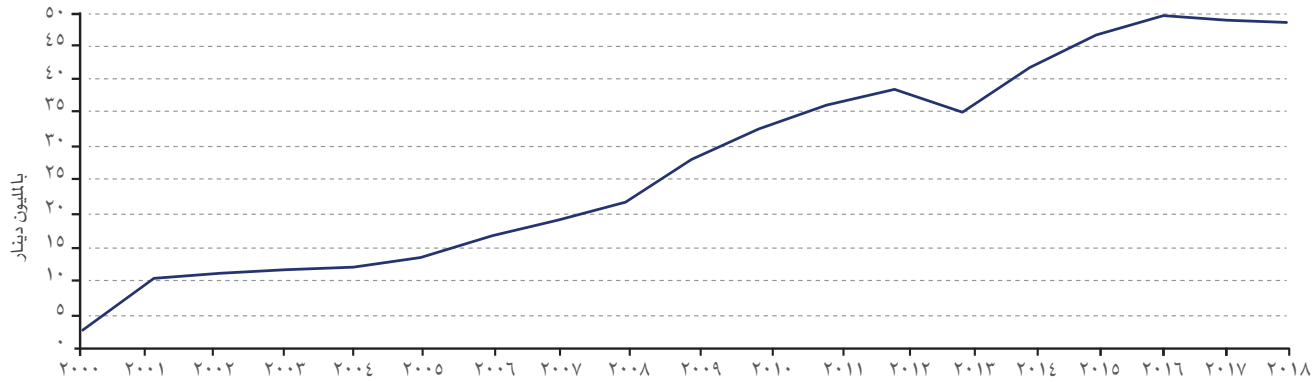

و تعمل المؤسسة على إدارة نفقاتها الإدارية والعمومية بما يعزز عملية بناء الاحتياطيات، حيث حددت المؤسسة نسبة متناقصة لهذه النفقات منسوبةً إلى دخل الاستثمار السنوي ضمن إطار البرنامج المالي متوسط الأجل، والتي بلغت ٣,٤٪ نهاية العام ٢٠١٨ ، وتقوم إدارة المؤسسة بتقديم موازنتها السنوية لإقرارها من قبل مجلس الإدارة استناداً لأحكام البند (٥/أ) من المادة (٧) من قانون المؤسسة، وتعمل على متابعة ومراقبة بنود الإيرادات والنفقات بشكل مستمر خلال العام للتأكد من اتساقها مع كل من الموازنة المقرّة من قبل المجلس ومؤشرات متابعة الأداء المؤسسي ضمن البرنامج المالي متوسط الأجل.

محفظة استثمارات المؤسسة وعوائد الاستثمار:

ارتفعت موجودات محفظة المؤسسة من السندات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق إلى حوالي ٧٦٠,٨ مليون دينار مع نهاية عام ٢٠١٨ مقارنةً بحوالي ٦٥٦,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٧، وبزيادة مقدارها ١٠٤,١ مليون دينار وبما نسبته ١٥,٩٪، وقد كان توزيع المحفظة على النحو التالي:

- سندات حكومية بقيمة ٦٧٠ مليـون دينار وبنسبة ٨٨,١٪ من إجمالي قيمة المحفظة.
- سندات مؤسسات عامة بقيمة ٥٧ مليـون دينار وبنسبة ٧,٥٪ من إجمالي قيمة المحفظة.
- أذونات حكومية بقيمة ٣٣,٨ مليون دينار وبنسبة ٤,٤٪ من إجمالي قيمة المحفظة.

الأداء المالي للمؤسسة
رأسمالها وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها

بلغ رصيد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٧٦٠,٨ مليون دينار مشكلة ما نسبته ٩٧,٨٪ من مجموع موجودات المؤسسة في نهاية عام ٢٠١٨.

محفظة استثمارات المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٨

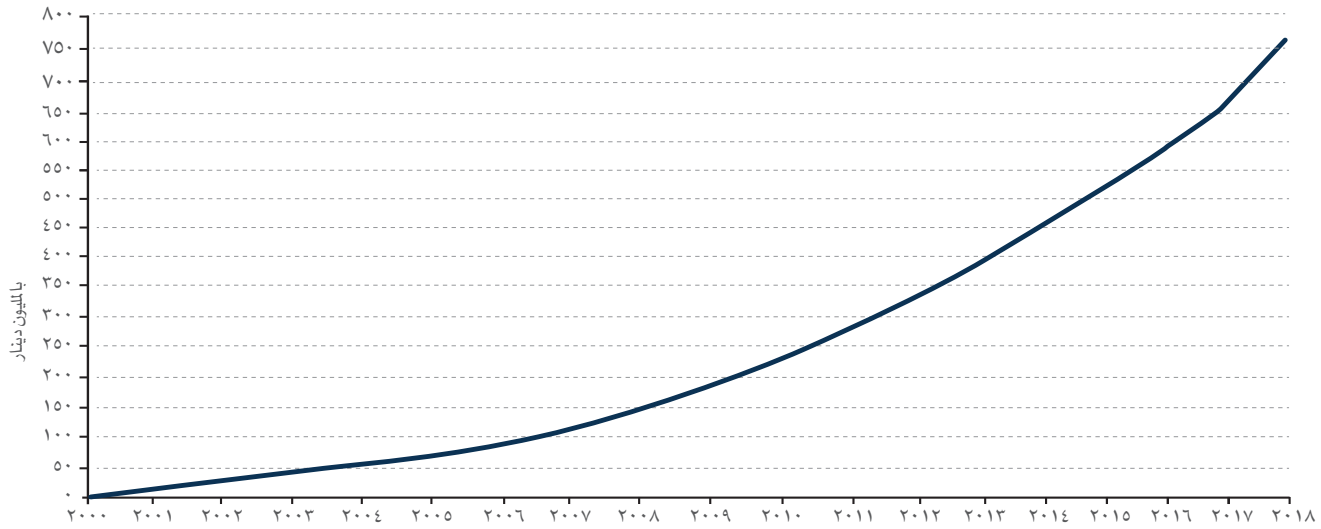

أما بخصوص عوائد استثمار محفظة المؤسسة، فقد حققت المؤسسة خلال العام ٢٠١٨ إيرادات بلغت حوالي ٣٦,٤ مليون دينار مقارنة بـحوالي ٣٠,٧ مليون دينار خلال العام ٢٠١٧ وبارتفاع بلغت نسبته حوالي ١٨,٦٪.

عوائد إستثمارات محفظة المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٨

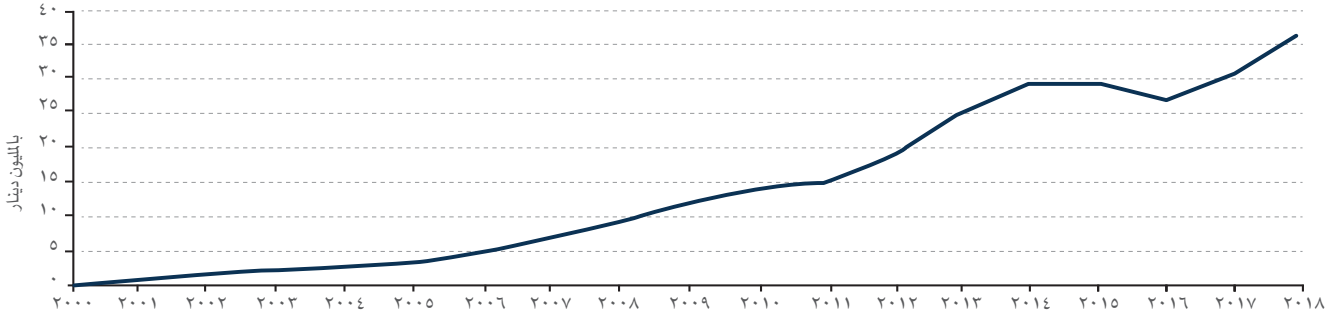

بلغت عوائد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٣٦,٤ مليون دينار خلال العام ٢٠١٨ .

معدل الريع الإطفائي ومتوسط أجل الاستحقاق المعدل للمحفظة:

ارتفع معدل الريع الإطفائي (YTM) على محفظة المؤسسة خلال العام بمقدار ٠,٢٦٢٪ ليصبح ٥,١٧٩٪ في نهاية العام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٤,٩١٧٪ في نهاية العام ٢٠١٧، كما ارتفع متوسط أجل الاستحقاق المعدّل للمحفظة ليصل إلى ٢,٩٤٣٦ سنة في نهاية عام ٢٠١٨ مقابل ٢,٦٢٠٩ سنة في نهاية عام ٢٠١٧.

معدل الريع الإطفائي لمحفظة المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٨

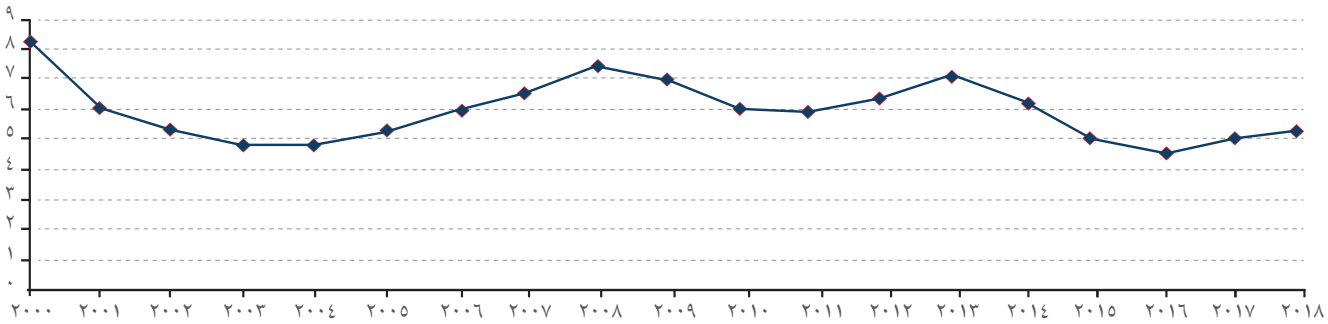

استحقاق الأدوات المالية:

بلغت قيمة السندات والأذونات المطفأة لعام ٢٠١٨ حوالي ١٨٤,٩ مليون دينار، ويُذكر أن قيمة الاستثمارات قصيرة الأجل والتي تستحق خلال عام في محفظة المؤسسة تبلغ حوالي ١٦٢,٤ مليون دينار كما هي في نهاية عام ٢٠١٨.

توزيع استحقاقات محفظة المؤسسة القائمة في نهاية عام ٢٠١٨

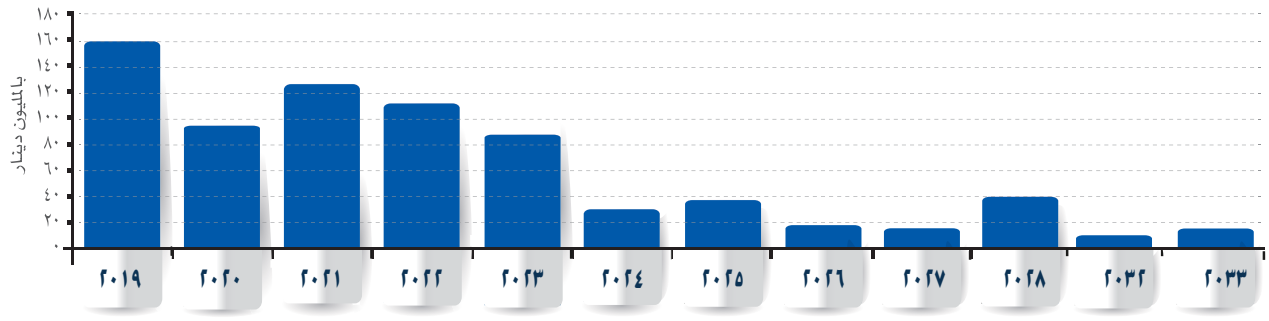

الأرصدة النقدية:

أما فيما يتعلق بالأرصدة النقدية غير الموظفة في أدوات الدين العام، فيتم إيداعها لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لأحكام المادة (٢٤/ب) من قانون المؤسسة، حيث بلغ رصيد الحساب الجاري ما مقداره ٠,٧٣ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٨.

الاحتياطيات:

وفي ضوء التطورات المذكورة في رسوم الاشتراك وعوائد الاستثمار، ارتفعت الاحتياطيات الإجمالية للمؤسسة في نهاية كانون الأول لعام ٢٠١٨ إلى حوالي ٧٧٤,٥ مليون دينار مقارنةً بحوالي ٦٩٠,٩ مليون دينار في نهاية كانون الأول لعام ٢٠١٧ وبنسبة ١٢,١٪، هـذا وتشكل قيمة الاحتياطيات ما نسبته ٤,٠٦٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون والبالغـة حوالي ١٩٠٦٧,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٨، وما نسبته ١٠,٦٪ من الودائع الخاضعة للتعويض والبالغة حوالي ٧٣٢٨,٤ مليون دينار.

احتياطيات المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٨

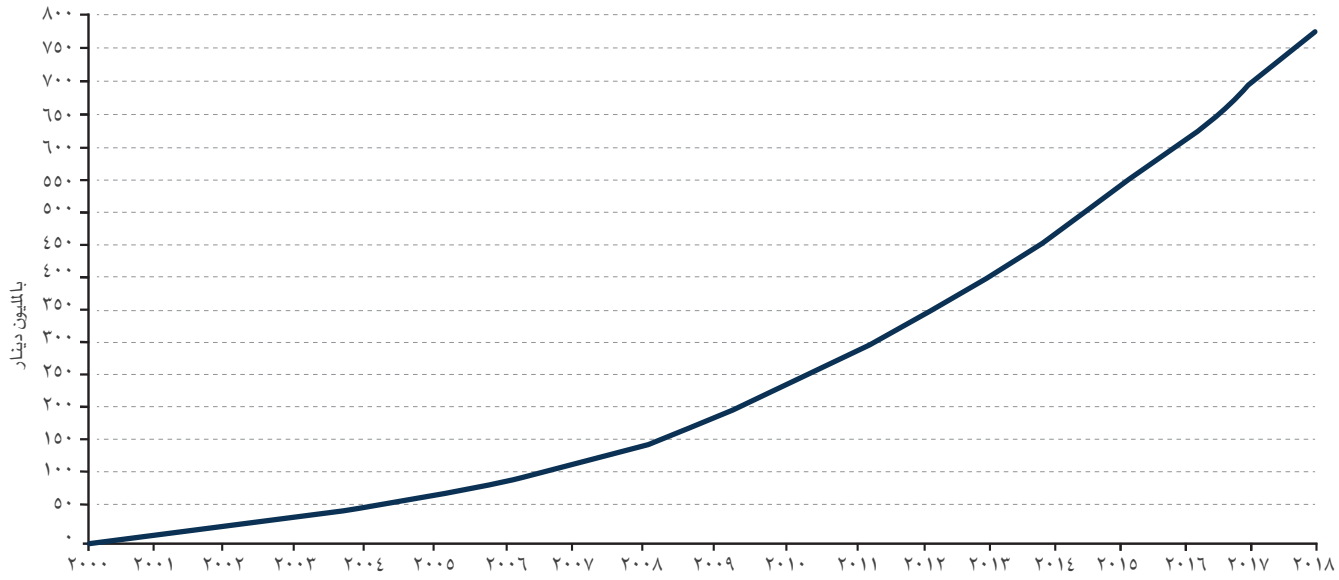

البرنامج المالي
ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة

البرنامج المالي:

استمرت المؤسسة بمتابعة وقياس أدائها المؤسسي من خلال تحديث برنامجها المالي متوسط الأجل بما يعزز قدرتها على القيام بمهامها ومسؤولياتها القانونية، وتوجيه مصادرها نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية والوطنية المتمثلة في تأمين الحماية التامة لأكبر عدد من المودعين، تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي.

يستند البرنامج المالي الى مجموعة من المؤشرات الاسترشادية ومؤشرات متابعة الأداء المؤسسي ويعمل من خلال آليات تحدد العلاقة بين مدخلات البرنامج ومخرجاته المتمثلة بهذه المؤشرات، خاصةً المتعلقة منها بتوفير حماية تامة للغالبية العظمى من المودعين وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لحماية المودعين ضمن إطار زمني متوازن.

وتقوم المؤسسة سنوياً، بمراجعة شاملة لبرنامجها المالي وتحديث فرضيات البرنامج في ضوء المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد بشكل عام وعلى عمل المؤسسة بشكل خاص، وتتعلق أهم الفرضيات بالنمو السنوي للودائع، رسوم الاشتراك التي تحصلها المؤسسة سنوياً من البنوك الأعضاء ومستويات أسعار الفائدة المتوقعة على أدوات الدينار المختلفة.

ويذكر أنّ البرنامج المالي للمؤسسة يستند إلى مجموعتين من مؤشرات القياس وهي:
- المؤشرات الاسترشادية: وتمثل مؤشرات لمتغيرات لا تقع ضمن سيطرة المؤسسة المباشرة لكنها تؤثر وبشكل فعال وأساسي فـي تحقيق مهامها مثل معدل نمو الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

- مؤشرات متابعة الأداء المؤسسي: وتمثل أداء المؤسسة الفعلي وتشمل متغيرات تقع ضمـن سيطرة المؤسسة المباشـرة كما تؤثر في تحقيق مهامها مثل معدل العائد على استثمارات المؤسسة.

يمكّن البرنامج المالي المؤسسة من توجيه إدارة أنشطتها الاستثمارية نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية بعيدة المدى.

مؤشرات متابعة الأداء المؤسسي:

١- نسبة احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

ارتفعت نسبة احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون إلى ٤,٠٦٪ مع نهاية عام ٢٠١٨ مقارنةً بمستوى ٣,٦٪ مع نهاية عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يستمر الارتفاع سنوياً، بافتراض نموّ الودائع الخاضعة لأحكام القانون بالدينار بمتوسّط نموّ طويل الأجل يبلغ حوالي ٣,٠٪ سنوياً.

٢- نسبة الاحتياطيات إلى الودائع الخاضعة للتعويض:

ارتفعت نسبة الاحتياطي إلى الودائع الخاضعة للتعويض الى مستوى ١٠,٦٪ مع نهاية عام ٢٠١٨ مقارنةً بمستوى ٩,٣٪ مع نهاية عام ٢٠١٧، ويتوقع أن توالي هذه النسبة ارتفاعها سنوياً وبما ينسجم مع تحقيق أهداف المؤسسة الإستراتيجية بتوفير التغطية القانونية لأكبر عدد من المودعين وتشجيع الادخار وتعميق الثقة بالجهاز المصرفي والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي في المملكة.

٣- نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى إيرادات الاستثمار الإجمالية والصافية:

انخفضت نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي وإجمالي إيرادات المؤسسة في نهاية العام ٢٠١٨، حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٣,٥٪ و٣,٤٪ على التوالي مقارنة بـما نسبته حوالي ٤,٠٪ و٣,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٧.

٤- نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل:

انخفضت نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل في نهاية العام ٢٠١٨، حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٣,٧٪ مقارنة بـما نسبته حوالي ٤,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن توالي هذه النسبة انخفاضها خلال الأعوام المقبلة نتيجة حرص المؤسسة على ضبط نفقاتها وتقليصها ما أمكن.

النتائج المتوخاة:

تتمثل أهم النتائـج المؤسسية المتوخاة من البرنامج المالي في توفير آلية تمكن المؤسسة من تقييم أدائها الفعلي مقارنةً بالأداء المستهدف وفقاً للبرنامج، وذلك بهدف زيادة فعالية المؤسسة وكفاءتها في تحقيق أهدافها، وتأدية مهامها المحددة وفقا لقانونها.

تشير النتائج الأولية للبرنامج المالي لعام ٢٠١٨ إلى إمكانية الإستمرار في رفع نسبة إحتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون خلال الأعوام القادمة.

البرنامج المالي ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة

المؤشـرات الرئيسـة للبرنامج المالـي متوسط الأجـل :

البنـــد	فعلي			متوقع					
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة (مليون دينار).	١٩,٣١٢	١٩,٠٩٤	١٩,٠٦٧	١٩,٩٢٠	٢٠,٥١٨	٢١,١٣٣	٢١,٧٦٧	٢٢,٤٢٠	٢٣,٠٩٣	٢٣,٧٨٦	٢٤,٤٩٩
الودائع الخاضعة للتعويض (مليون دينار).	٧,٢٩٩	٧,٤٦٤	٧,٣٢٨	٧,٨٦٢	٨,٤٣٥	٩,٠٥٠	٩,٧١٠	١٠,٤١٧	١١,١٧٧	١١,٩٩١	١٢,٨٦٥
احتياطيات المؤسسة (مليون دينار).	٦١٢	٦٩١	٧٧٤	٨٥٥	٩٤٣	١,٠٤٣	١,١٥٢	١,٢٧١	١,٤٠١	١,٥٤٢	١,٦٩٤
احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانونها (٪).	٣,١	٣,٦	٤,٠٦	٤,٣	٤,٦	٤,٩	٥,٣	٥,٧	٦,١	٦,٥	٦,٩
احتياطيات المؤسسة إلى الودائع الخاضعة للتعويض (٪).	٨,٤	٩,٣	١٠,٦	١٠,٩	١١,٢	١١,٥	١١,٩	١٢,٢	١٢,٥	١٢,٩	١٣,٢
الاحتياطي المستهدف إلى الودائع الخاضعة للتعويض (٪).	٧,٩	٧,٧	٧,٨	٧,٦	٧,٣	٧,٠	٦,٧	٦,٥	٦,٢	٦,٠	٥,٧
الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (٪).	٣٧,٨	٣٩,١	٣٨,٤	٣٩,٥	٤١,١	٤٢,٨	٤٤,٦	٤٦,٥	٤٨,٤	٥٠,٤	٥٢,٥
المصاريف الإدارية والعمومية إلى إجمالي إيرادات الاستثمار (٪).	٤,٤	٣,٨	٣,٤	٢,٧	٢,٦	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٠
المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي إيرادات الاستثمار (٪).	٤,٦	٤,٠	٣,٥	٢,٨	٢,٧	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,١
المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل (٪).	٤,٦	٤,٣	٣,٧	٣,٠	٢,٨	٢,٦	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,١

التوعية الإعلامية
والتواصل الإقليمي والدولي

التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي

واصلت المؤسسة خلال العام ٢٠١٨ جهودها الإعلامية والإعلانية الرامية إلى رفع مستوى الوعي الجماهيري بنظام ضمان الودائع في المملكة والدور الهام للمؤسسة على المستوى المحلي والإقليمي، حيث قامت المؤسسة بتنويع وسائل الاتصال والمشاركة في الفعاليات والأنشطة المختلفة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وذلك من خلال عقد محاضرات دورية للعاملين في الجهاز المصرفي في معهد الدراسات المصرفية وتعزيز سبل التعاون مع البنوك الأعضاء وغير الأعضاء من خلال توزيع التقرير السنوي للمؤسسة للعام ٢٠١٧ والتقويم السنوي للمؤسسة للعام ٢٠١٨ على جميع فروع البنوك العاملة في المملكة.

إضافة إلى ذلك، تلتزم المؤسسة بنشر إعلان بأسماء البنوك التي تخضع لأحكام هذا القانون وبنوع عملة الودائع التي يشملها ضمان المؤسسة ومقدار الحد الأعلى للضمان في صحيفتين يوميتين محليتين خلال شهر شباط من كل سنة استنادا إلى أحكام المادة رقم (٣٣) من قانون المؤسسة.

وضمن إطار إدامة التواصل وإطلاع الجمهور المستهدف على كافة التطورات والمستجدات في نظام ضمان الودائع تقوم المؤسسة بتحديث موقعها الإلكتروني الرسمي والموقع الإلكتروني للمؤسسة ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية حيث يعتبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة النافذة الإلكترونية لنشر الأخبار والفعاليات بالإضافة الى ربط المواقع الإلكترونية للبنوك الأعضاء والمؤسسات الدولية ذات الصلة بصناعة ضمان الودائع في العالم.

هذا وتسعى المؤسسة للتواصل مع الجمهور من خلال شبكات التواصل الإجتماعي حيث تقوم المؤسسة بتحديث صفحتها الرسمية على الفيسبوك باستمرار كما تقوم بالرد على جميع الاستفسارات الواردة إليها.

وعلى الصعيد الدولي والإقليمي استمرت المؤسسة في رئاسة اللجنة الاقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) في الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) لغاية شهر تشرين أول من العام ٢٠١٨ بالإضافة إلى عضويتها في لجنة الاتصالات (MRC) - اللجنة المنبثقة عن المجلس التنفيذي للهيئة (Council Committee)، و في اللجان الفنية للجنة المبادئ الأساسية والأبحاث (CPRC) ومنها لجنة البحث والإرشاد (RGTC) واللجنة التابعة لها حول النسبة المستهدفة من تمويل صندوق ضمان الودائع ولجنة ضمان الودائع الإسلامية (IDITC)، وفريق العمل حول تعديل رسوم الاشتراك في الهيئة (WGNFO).

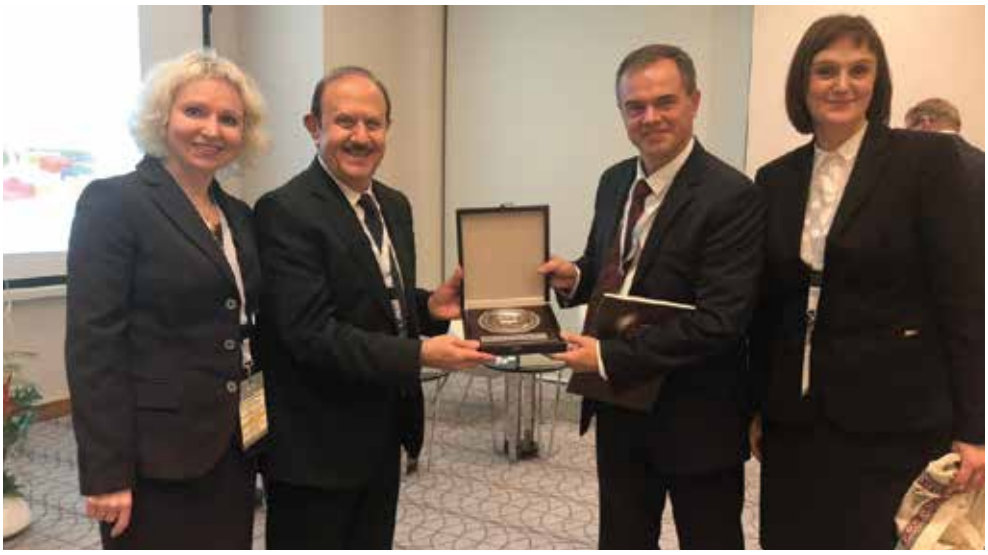

التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي

كما تحرص المؤسسة دوما على الإطلاع على آخر التطورات و المستجدات في مجال ضمان الودائع من خلال المشاركة في المؤتمرات و الندوات الإقليمية و الدولية و ورشات العمل وأهمها، المؤتمر السنوي السابع عشر للهيئة الدولية لضامني الودائع والاجتماع السنوي العام واجتماع المجلس التنفيذي واجتماعات اللجان الدائمة والإقليمية للهيئة والتي تم استضافتها من قبل الهيئة في بنك التسويات الدولي في بازل / سويسرا خلال شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٨، وورشة عمل المساعدة التقنية و المؤتمر الدولي بعنوان "Crisis Management: Traditional Versus New Approaches" التي عقدت في تركيا خلال شهر ايار من عام ٢٠١٨، والبرنامج التدريبي الأساسي والمكثف الذي تقيمه مؤسسة ضمان الودائع الكورية (KDIC) لتزويد المشاركين بنظرة عامة عن نظام ضمان الودائع خلال الشهرين أيار وتشرين الثاني، واجتماعات المجلس التنفيذي الخامس والخمسون للهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) واللجان الدائمة والإقليمية للهيئة التي عقدت في روسيا خلال شهر حزيران من عام ٢٠١٨، والإجتماع الأول للمبادىء الأساسية الخاصة بتشريع التمويل الإسلامي في كوالالمبور خلال شهر آب، والمؤتمر الخاص بالقضايا الناشئة في سياق تطوير أنظمة ضمان الودائع المقام في بلاروسيا خلال شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٨، والمشاركة في البرنامج التدريبي بعنوان "An Introduction to Deposit Insurance , Bank Supervision, and Resolutions" والذي تم عقده في الولايات المتحدة الامريكية خلال شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٨ .

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة مجلس الإدارة المحترمين
مؤسسة ضمان الودائع
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لمؤسسة ضمان الودائع (شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري)، والمكونة من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية.

نحن مستقلون عن المؤسسة وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، بالإضافة لإلتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى، وفقاً لهذه المتطلبات.

في إعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتمد عليه عند إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرارية والإفصاح، عندما ينطبق ذلك عن أمور تتعلق بالإستمرارية وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم توجد نية لدى الإدارة بتصفية المؤسسة أو إيقاف أعمالها أو عدم وجود بديل واقعي غير ذلك.

الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواءً كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد، إن التحريفات يمكن أن تنشأ عن الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي ويمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الإقتصادية المتخذة من قبل مستخدمين هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة إلى:

– تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق ملائمة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، كما أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريفات، أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.

– الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة.

– تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

– الإستنتاج عن مدى ملائمة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المؤسسة على الإستمرارية كمنشأة مستمرة. فإذا إستنتجنا عدم وجود تيقن

جوهري، فنحن مطالبون أن نلفت الإنتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف المؤسسة عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الاخرى

تحتفظ المؤسسة بسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، تتفق من النواحي الجوهرية مع القوائم المالية ونوصي مجلس الإدارة بالمصادقة عليها.

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية
محمد الأزرق
(إجازة رقم ١٠٠٠)

عمّان في ٣١ آذار ٢٠١٩

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

	إيضاحات	٢٠١٨	٢٠١٧
		دينار أردني	دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني		٧٢٩,٦٤٩	٢٣,٤٨١,٢٣٦
فوائد موجودات مالية بالكلفة المطفأة مستحقة وغير مقبوضة		١١,٤٣٥,٥٦٨	٩,٤١٠,٦٥٠
أرصدة مدينة أخرى		٦,٨٩٢	٦,٩٥٠
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – الجزء المتداول	٣	١٦٢,٤٣٧,٦٣٧	١٥٧,٢٦٧,٩٧٠
مجموع الموجودات المتداولة		١٧٤,٦٠٩,٧٤٦	١٩٠,١٦٦,٨٠٦
الموجودات غير المتداولة			
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين	٤	١,١١٤,٥١٠	١,٠٥١,١٠٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٣	٥٩٨,٤٠٩,٨٦٣	٤٩٩,٢٧٠,١٠٩
ممتلكات ومعدات	٥	٣,٦٥٥,٥٧٠	٣,٧٦٨,٤٦٠
مجموع الموجودات غير المتداولة		٦٠٣,١٧٩,٩٤٣	٥٠٤,٠٨٩,٦٧٦
مجموع الموجودات		٧٧٧,٧٨٩,٦٨٩	٦٩٤,٢٥٦,٤٨٢
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة دائنة أخرى	٦	٣٣,٩٩٥	٦٢,٤٠٤
حقوق الملكية			
رأس المال	٧	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠
الإحتياطيات	٨	٧٧٤,٤٥٥,٦٩٤	٦٩٠,٨٩٤,٠٧٨
مجموع حقوق الملكية		٧٧٧,٧٥٥,٦٩٤	٦٩٤,١٩٤,٠٧٨
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٧٧٧,٧٨٩,٦٨٩	٦٩٤,٢٥٦,٤٨٢

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

	إيضاحات	٢٠١٨	٢٠١٧
		دينار أردني	دينار أردني
الإيرادات			
رسوم إشتراك	٩	٤٨,٣٥٠,٣٢٠	٤٨,٨٧٤,٢٣١
فوائد موجودات مالية بالكلفة المطفأة		٣٦,٤٢٠,١٩٨	٣٠,٧٥٣,٢٠٤
عوائد تمويل الإسكان الممنوحة		١٥,٧٢٨	١٤,٩٧٥
فوائد القروض الممنوحة		٤,٧٨٢	٤,٦٩٥
أخرى		٢٣٦	٤٤٩
مجموع الإيرادات		٨٤,٧٩١,٢٦٤	٧٩,٦٤٧,٥٥٤
مصاريف إدارية	١٠	(١,٢٢٩,٦٤٨)	(١,١٧٢,٠٤٦)
الفائض		٨٣,٥٦١,٦١٦	٧٨,٤٧٥,٥٠٨

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

	رأس المال	الإحتياطيات	الإجمالي
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
رصيد ١ كانون الثاني ٢٠١٧	٣,٣٠٠,٠٠٠	٦١٢,٤١٨,٥٧٠	٦١٥,٧١٨,٥٧٠
الفائض	-	٧٨,٤٧٥,٥٠٨	٧٨,٤٧٥,٥٠٨
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠١٧	٣,٣٠٠,٠٠٠	٦٩٠,٨٩٤,٠٧٨	٦٩٤,١٩٤,٠٧٨
الفائض	-	٨٣,٥٦١,٦١٦	٨٣,٥٦١,٦١٦
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣,٣٠٠,٠٠٠	٧٧٤,٤٥٥,٦٩٤	٧٧٧,٧٥٥,٦٩٤

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـار أردني	دينـار أردني
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الفائض	٨٣,٥٦١,٦١٦	٧٨,٤٧٥,٥٠٨
تعديلات لـ :		
إستهلاكات	١١٨,٣٥٨	١١٦,٠١٧
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	(٢٣٦)	(٤٤٩)
إيرادات الفوائد	(٣٦,٤٢٠,١٩٨)	(٣٠,٧٥٣,٢٠٤)
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
أرصدة مدينة أخرى	٥٨	(١٠٦)
أرصدة دائنة أخرى	(٢٢,٣٠٤)	(٤١,٩٤٢)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	٤٧,٢٣٧,٢٩٤	٤٧,٧٩٥,٨٢٤
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(١٠٤,٣٠٩,٤٢١)	(٦٣,٤٤٩,٧٠٨)
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين	(٦٣,٤٠٣)	(١٢٠,٣٠٩)
فوائد مقبوضة	٣٤,٣٩٥,٢٨٠	٢٨,٧٤٥,٥٤١
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات	٥٢١	٤٥٨
شراء ممتلكات ومعدات	(١١,٨٥٨)	(٧,٣٥٩)
صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية	(٦٩,٩٨٨,٨٨١)	(٣٤,٨٣١,٣٧٧)
صافي التغير في النقد والنقد المعادل	(٢٢,٧٥١,٥٨٧)	١٢,٩٦٤,٤٤٧
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	٢٣,٤٨١,٢٣٦	١٠,٥١٦,٧٨٩
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	٧٢٩,٦٤٩	٢٣,٤٨١,٢٣٦
معلومات عن نشاط غير نقدي		
إقفال الجزء المتبقي من مشروع الطاقة الشمسية-تحت التنفيذ في حساب الأمانات	٦,١٠٥	-

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ .

(١) الوضع القانوني والنشاط

- تأسست المؤسسة بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٠ كشخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري بموجب قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠.

- تهدف المؤسسة إلى حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للإدخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين الى ودائعهم لدى أي بنك يتقرر تصفيته وفقا للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها الى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك جنباً الى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.

- لا تعتبر ضمن الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما يلي:
  - ودائع الحكومة.
  - ودائع ما بين البنوك.
  - التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

- تضمن المؤسسة فقط الودائع بالدينار الأردني بما لا يتجاوز خمسين ألف دينار للمودع الواحد في كل بنك عضو، وتتمثل البنوك الأعضاء في المؤسسة في جميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة بإستثناء ما يلي:
  - فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة.
  - البنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة إلا إذا قرر أي منها الإنضمام إلى المؤسسة لضمان الودائع لديه.

- كما وتضمن المؤسسة الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام هذا القانون.

- تتكون مصادر المال للمؤسسة مما يلي:
  - رسوم الإشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك إلى المؤسسة.
  - عوائد إستثمارات أموال المؤسسة.
  - أي قروض تحصل عليها المؤسسة بمقتضى أحكام القانون.
  - أي منح مالية تقدم للمؤسسة بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وفي حال كانت هذه المنح مقدمة من جهات غير أردنية يجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء.

(٢) أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة

٢-١ أسس إعداد القوائم المالية

- الإطار العام لإعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

- أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية إستناداً إلى طريقة التكلفة التاريخية بإستثناء بعض البنود التي تم قياسها بإستخدام طرق أخرى غير طريقة التكلفة التاريخية.

- العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

٢-٢ إستخدام التقديرات

- عند إعداد القوائم المالية تقوم الإدارة بإجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
- تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات على نحو مستمر . يتم الإعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات القادمة التي تتأثر بذلك التغيير.
- إن الأمثلة حول إستخدام التقديرات هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة، الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للإستهلاك، المخصصات، وأية قضايا مقامة ضد المنشأة.

٢-٣ تطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

المعايير الجديدة والمعدلة التي تبنتها المنشأة

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)

إستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) نموذج " الخسائر المتكبدة" الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بنموذج "الخسائر الإئتمانية المتوقعة". يتطلب نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة من المنشأة حساب الخسارة الإئتمانية المتوقعة والتغييرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة في تاريخ كل تقرير. وبعبارة أخرى، لم يعد من الضروري حدوث حالة إئتمانية قبل الإعتراف بالخسائر الإئتمانية.

يتطلب المعيار الدولي رقم (٩) من المنشأة الإعتراف بمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أدوات الدين التي تقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولكن ليس لإستثمارات الدين الأخرى وإستثمارات حقوق الملكية التي يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء"

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) في أيار ٢٠١٤ الذي وضع نموذجاً شاملاً للمنشأة لإستخدامه في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. وحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) "الإيرادات" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١١)"عقود الإنشاء" والتفسيرات ذات الصلة إعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٨.

إن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) هو أنه يجب على المنشأة الإعتراف بالإيرادات لوصف نقل السلع أو الخدمات الموعودة للعميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. وعلى وجه التحديد، يقدم المعيار منهجاً من خمس خطوات لإثبات الإيرادات:

الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل.
الخطوة ٢: تحديد إلتزامات الأداء في العقد.
الخطوة ٣: تحديد سعر البيع.
الخطوة ٤: تخصيص سعر للبيع لإلتزامات الأداء في العقد.
الخطوة ٥: الإعتراف بالإيراد عندما أو حيثما تستوفي المنشأة إلتزام الأداء.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥)، تعترف المنشأة عندما أو حيثما تستوفي إلتزام الأداء، أي عندما تحول "السيطرة" على السلع أو الخدمات التي يقوم عليها إلتزام الأداء المحدد إلى العميل. وقد أضيفت متطلبات أكثر إلزاماً في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) للتعامل مع حالات مختلفة. وعلاوة على ذلك، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) إفصاحات شاملة.

- حسب تقديرات الإدارة لا يوجد أثر جوهري لتطبيق المعايير الدولية أرقام (٩) و(١٥) على القوائم المالية.

معايير وتفسيرات أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) – جديد "عقود الإيجار"	الإعتراف بجميع عقود الإيجار في قائمة المركز المالي دون أن يكون هناك تمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية.	١ كانون ثاني ٢٠١٩ أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٧)	عقود التأمين	١ كانون ثاني ٢٠٢١ أو بعد
تفسير رقم ٢٣	عدم التيقن من المعالجات حول ضريبة الدخل	١ كانون ثاني ٢٠١٩ أو بعد

٤-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

(أ) الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجوداً مالياً لمنشأة وإلتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

(ب) الموجودات المالية

– الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:

١. نقد، أو

٢. أدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى، أو

٣. حق تعاقدي لإستلام نقد أو موجود مالي أخر من منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أوالمطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون إيجابية للمنشأة، أو

٤. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

– يتم قياس الموجودات المالية مبدئياً (غير المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى إمتلاك الموجود المالي. أما في حالة الموجودات المالية المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم تسجيل تكاليف المعاملات في قائمة الدخل.

– تصنف الموجودات المالية إلى ثلاث فئات وهي على النحو التالي:

– موجودات مالية بالتكلفة المطفأة.

– موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

– موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

- يتم قياس الموجود المالي بالتكلفة المطفأة إذا تحقق الشرطان التاليان:
  – تم الإحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الإحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
  – ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

(ج) القياس اللاحق للموجودات المالية

لاحقاً يتم قياس الموجودات المالية كما يلي :

الموجودات المالية	القياس اللاحق
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعّالة. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بمبلغ خسائر التدني. يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات العملة وخسائر التدني في الربح أو الخسارة. وكذلك أي أرباح أو خسائر تنشأ عن عملية الإستبعاد فيتم الإعتراف بها في الربح أو الخسارة.

(د) إستبعاد الموجودات المالية

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية متشابهة) عند:
- إنتهاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود المالي؛ أو
- قيام المنشأة بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية من الموجود المالي أو إلتزامها بتسديد التدفقات النقدية المستلمة من الموجود المالي بالكامل إلى طرف ثالث.

(هـ) المطلوبات المالية

- المطلوب المالي هو أي مطلوب يكون عبارة عن:

١- إلتزام تعاقدي لتسليم نقد أو موجود مالي آخر إلى منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون غير إيجابية للمنشأة، أو

٢- عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

- يتم الإعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف المعاملات التي تحمل مباشرة على إصدار هذه المطلوبات، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة.
- بعد الإعتراف المبدئي، تقوم المنشأة بقياس جميع المطلوبات المالية حسب التكلفة المطفأة بإستخدام طريقة

الفائدة الفعّالة، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس بالقيمة العادلة وبعض المطلوبات المالية الأخرى المحددة والتي لا تقاس حسب التكلفة المطفأة.
- يتم الإعتراف بالمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، ويتم الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

(و) الذمم التجارية الدائنة والمستحقات

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات هي إلتزامات للدفع مقابل البضائع أو الخدمات التي تم إستلامها أو التزود بها سـواءً تم تقديم فواتير بها أو تم الإتفاق رسمياً بشأنها مع المورد أم لا.

(ز) مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات المالية والإلتزامات المالية مع إظهار صافي القيمة في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني حالي واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها ووجود نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسوية الإلتزامات في نفس الوقت.

(ح) النقد والنقد المعادل

هو النقد في الصندوق والحسابات الجارية والودائـع قصيرة الأجل لدى البنوك ذات فترات إستحقاق لثلاثة أشهر أو أقل، والتي لا تكون معرضة لمخاطر هامة للتغير في القيمة.

(ط) القروض الممنوحة

- يمنح قرض/تمويل الإسكان لأي من الأغراض التالية:
  - لبناء سكن داخل المملكة على أرض يملكها بالكامل أو على سطح بناء يمتلكه لهذا الغرض .
  - لشراء بيت أو شقة داخل المملكة.
  - لشراء أرض وإقامة بيت سكن عليها داخل المملكة.
  - لشراء حصة شريك له بالأرض أو العقار لغاية التملك الكامل للأرض أو العقار ويستثنى من ذلك شراء حصة الزوج أو الزوجة.
  - لصيانة بيت يملكه أو إضافة أي أجزاء إليه أو إجراء أي تحسينات عليه.
  - لتسديد أي دين مصرفي أو دين ترتب عليه من أي جهة عامة شريطة أن يكون هذا الدين قد منح لأي غرض من الأغراض المنصوص عليها في هذه الفقرة.
  - يجب أن يسدد القرض وفوائده/التمويل في مدة لا تتجاوز الثلاثين سنة من تاريخ منحه، شريطة أن لا يتجاوز عمر الموظف عن سبعين سنة في نهاية هذه المدة.

(ي) تدني قيمة الموجودات المالية

– في كل تاريخ تقرير مالي، تقوم المنشأة بتقييم فيما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد تدنت إئتمانياً. يعتبر الأصل المالي قد

تدنى إئتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له أثر سلبي على التدفقات النقدية المتوقعة للموجودات المالية.

- تعترف المنشأة بمخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعه لـ:
  - الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
  - الإستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
  - موجودات العقود.
- تقيس المنشأة مخصص الخسارة بمبلغ يساوي العمر الإئتماني للخسارة الإئتمانية المتوقعة.
- يتم قياس مخصص الخسارة للذمم التجارية المدينة وموجودات العقود دائماً بمبلغ يساوي العمر الإئتماني للخسارة الإئتمانية المتوقعة.
- عند تحديد فيما إذا كان خطر الإئتمان لأصل مالي قد زاد بشكل جوهري منذ الإعتراف المبدئي وعند تقدير الخسارة الإئتمانية المتوقعة، فإن المنشأة تأخذ بعين الإعتبار المعلومات المعززة ذات العلاقة والمتاحة دون تكلفة زائدة أو جهد مفرط بناءً على خبرة المنشأة التاريخية والمعلومات الإستشرافية.
- تعتبر المنشأة الأصل المالي متعثر عندما:
  - من غير المرجح أن يسدد العميل التزاماته الإئتمانية إلى المنشأة بالكامل، دون رجوع المنشأة إلى إتخاذ إجراءات مثل تحصيل أوراق مالية (إن وجدت)؛ أو
  - يتجاوز إستحقاق الأصل المالي أكثر من ٣٦٠ يوم.
- يتم طرح مخصص الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة من القيمة الإجمالية المسجلة لهذه الموجودات.
- يتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول باسترداد التدفقات النقدية التعاقدية. وتقوم المنشأة بشطب المبلغ الإجمالي للأصل المالي في حال تصفية المنشأة أو إعلان الإفلاس أو إصدار حكم محكمة برفض دعوى المطالبة بالأصل المالي.

(ك) الممتلكات والمعدات

- يتم الإعتراف مبدئياً بالممتلكات والمعدات بالتكلفة التي تمثل سعر الشراء مضافاً إليه أي تكاليف أخرى تم تحميلها على نقل الممتلكات والمعدات إلى الموقع وتحقيق الشروط اللازمة لها لتعمل بالطريقة التي ترغبها الإدارة.
- بعد الإعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة، أما الأراضي فلا تستهلك.
- يتم الإعتراف بالإستهلاك في كل فترة كمصروف. ويتم إحتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع إستهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة لهذه الموجودات خلال العمر الإنتاجي لها بإستخدام النسب السنوية التالية:

الفئة	نسبة الإستهلاك ٪
مبنى	٣
اجهزة حاسوب واتصالات	١٠ - ٢٥
اثاث وديكورات	١٠ - ١٥
سيارات	١٥

-تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء إختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغيرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للإسترداد. وفي حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم إحتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
- عند أي إستبعاد لاحق للممتلكات أو المعدات فإنه يتم الإعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الإستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات أو المعدات في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.
- يتم تحميل المبالغ التي تدفع لإنشاء الممتلكات أو المعدات بداية إلى حساب مشاريع قيد التنفيذ وعندما يصبح المشروع جاهزاً للإستخدام يتم نقله إلى البند الخاص به من ضمن الممتلكات والمعدات.

(ل) تدني قيمة الموجودات الغير المالية

- في تاريخ كل قائمة مركز مالي، تقوم الإدارة بمراجعة القيمة التي تظهر بها الموجودات غير المالية (الممتلكات والآلات والمعدات والممتلكات الإستثمارية) في قائمة المركز المالي، لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات.
- في حالة ظهور أي مؤشرات تدني، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة التدني، وهي القيمة التي تتجاوز بها القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي قيمته القابلة للإسترداد. وتمثل القيمة القابلة للإسترداد قيمة الموجود العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة المنفعة في الموجود أيهما أكبر. القيمة العادلة للموجود هي القيمة التي من الممكن تبادل الموجود عندها ما بين أطراف على علم وراغبة بالتفاوض على أساس تجاري. وقيمة المنفعة في الموجود هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تولدها من الموجود.
- لأغراض تقييم الإنخفاض في القيمة، يتم تجميع الأصول في أدنى المستويات التي تتوفر لها تدفقات نقدية بشكل مستقل (الوحدات المولدة للنقد). وتتم مراجعة إنخفاض القيمة السابق للأصول غير المالية (فيما عدا الشهرة) للنظر في إمكانية عكسها المحتمل في تاريخ القوائم المالية.
- يتم الإعتراف بخسارة التدني مباشرة من ضمن الخسائر.
- عند عكس خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم زيادة القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة

المركز المالي بالقيمة المعدّلة التقديرية للقيمة القابلة للإسترداد بحيث لا تزيد قيمة الزيادة نتيجة عكس خسارة التدني عن قيمة التكلفة التاريخية المستهلكة في حالة عدم الإعتراف بالتدني في السنوات السابقة. ويتم الإعتراف بعكس خسارة التدني مباشرة من ضمن الربح.

(م) الإعتراف بالإيرادات

- تعترف المنشأة بالإيراد من بيع السلع أو تقديم الخدمة عند نقل السيطرة إلى المشتري.
- تقاس الإيرادات على أساس المقابل المحدد في أي عقد مبرم مع العميل والمتوقع إستلامة وتستبعد المبالغ المحصلة لصالح أطراف أخرى.

(ن) رسوم الإشتراك

يتم الإعتراف برسوم الإشتراك السنوي للبنوك بنسبة اثنين ونصف بالألف من مجموع الودائع لدى البنوك بمرور الوقت.

(س) إيرادات الفوائد

يستحق إيراد الفائدة على أساس الزمن وبالرجوع إلى المبلغ الأصلي القائم وسعر الفائدة الفعّال المستخدم.

(٣) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

يمتد تاريخ إستحقاق السندات وأذونات الخزينة كما يلي:

	الجزء المتداول	الجزء غير المتداول									المجموع		
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٣٢	٢٠٣٣	المجموع	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
سندات خزينة	١٢٨,٦٠٠,٤٣٧	٩٦,٧٩٨,٦٥٥	١٢٤,٤٩٩,٨٧١	٧٤,٨٩٨,٦٢٤	٧٨,٣٩٩,٤٦١	٢٢,٥٠٠,٠٠٠	٤١,٢٨٧,٢٠٤	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٩٩٩,٣١٧	٤٢,٠٣٦,٧٣١	٨,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٤١,٤٠٩,٨٦٣	٦٧٠,٠١٠,٣٠٠	٥٨٧,٥٧٠,١٠٩
أذونات خزينة	٣٣,٨٣٧,٢٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٣,٨٣٧,٢٠٠	٩,٨٦٧,٩٧٠
سندات مؤسسات عامه	-	-	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	-	١٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٣٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٥,١٠٠,٠٠٠
شركة الكهرباء الوطنية	-	-	-	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١٦٢,٤٣٧,٦٣٧	٩٦,٧٩٨,٦٥٥	١٢٧,٤٩٩,٨٧١	١١٨,٨٩٨,٦٢٤	٧٨,٣٩٩,٤٦١	٣٢,٥٠٠,٠٠٠	٤١,٢٨٧,٢٠٤	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٩٩٩,٣١٧	٤٢,٠٣٦,٧٣١	٨,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٩٨,٤٠٩,٨٦٣	٧٦٠,٨٤٧,٥٠٠	٦٥٦,٥٣٨,٠٧٩

- يتراوح معدل أسعار الفائدة على السندات بين ٣,١٦٢٪ - ٧,٩٩٩٪ سنويا لعام ٢٠١٨ (بين ٢,٧٨٧٪ و٧,٩٩٩٪ لعام ٢٠١٧).
- يتراوح معدل العائد السنوي على أذونات الخزينة بين ٤,١٢١٪ - ٤,٤٥٠٪ لعام ٢٠١٨ (بين ٢,٨٩٧٪ و٣,٢٧٧٪ لعام ٢٠١٧).
- بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني رقم (١٣/ ٢٠١٨) بخصوص تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والتي تنص على أنه (تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها وكما هو منصوص عليه في فقرة قياس إحتمالية التعثر).

(٤) تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين

فيما يلي بيان حركة تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين خلال السنة:

	٢٠١٨ دينـــار أردني	٢٠١٧ دينـــار أردني
رصيد التمويل والقروض بداية السنة	١,٠٥١,١٠٧	٩٣٠,٧٩٨
قيمة التمويل والقروض الممنوحة خلال السنة	١٩٢,٣٢٥	٢٤٣,٧٥٠
الفوائد المضافة على رصيد القروض خلال السنة	٤,٧٨٢	٤,٦٩٥
عوائد التمويل	١٥,٧٢٨	١٤,٩٧٦
قيمة تحصيلات التمويل والقروض خلال السنة	(١٤٩,٤٣٢)	(١٤٣,١١٢)
رصيد التمويل والقروض نهاية السنة	١,١١٤,٥١٠	١,٠٥١,١٠٧

- يمثل هذا البند قيمة الرصيد المتبقي من تمويل وقروض الإسكان الممنوحة لتسعة عشر موظف من موظفي المؤسسة، تم منح القروض للموظفين بضمان رهن عقاري تأميني من الدرجة الأولى لصالح مؤسسة ضمان الودائع وذلك وفقاً لأحكام المادة رقم ١٠٣ - فقرة (ب) من التعليمات الإدارية لشؤون الموظفين.

(٥) ممتلكات ومعدات

٢٠١٨	أرض	مبنى	أجهزة حاسوب واتصالات	أثاث وديكورات	سيارات	مشروع الطاقة الشمسية تحت التنفيذ	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة							
الرصيد في بداية السنة	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٣٦,٢٢٦	١١٧,٣٠٤	١٨٤,٢٣٧	٥٧,٦٥٧	٦٦,٢٤٨	٥,٣١٨,٧٢٢
إضافات	-	-	٩,٧٧٣	١,٦٨٥	-	٤٠٠	١١,٨٥٨
تحويلات	-	٦٠,٥٤٣	-	-	-	(٦٠,٥٤٣)	-
إستبعادات	-	-	(٦,٦٦١)	-	-	(٦,١٠٥)	(١٢,٧٦٦)
الرصيد في نهاية السنة	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١٢٠,٤١٦	١٨٥,٩٢٢	٥٧,٦٥٧	-	٥,٣١٧,٨١٤
الإستهلاك المتراكم							
الرصيد في بداية السنة	-	١,٢٠٨,٥٤٠	١٠٠,٦١٣	١٨٣,٤٥٤	٥٧,٦٥٥	-	١,٥٥٠,٢٦٢
إستهلاكات	-	١١٣,٦٠٠	٤,٣٥٦	٤٠٢	-	-	١١٨,٣٥٨
إستبعادات	-	-	(٦,٣٧٦)	-	-	-	(٦,٣٧٦)
الرصيد في نهاية السنة	-	١,٣٢٢,١٤٠	٩٨,٥٩٣	١٨٣,٨٥٦	٥٧,٦٥٥	-	١,٦٦٢,٢٤٤
الصافي	١,١٥٧,٠٥٠	٢,٤٧٤,٦٢٩	٢١,٨٢٣	٢,٠٦٦	٢	-	٣,٦٥٥,٥٧٠

٢٠١٧	أرض	مبنى	أجهزة حاسوب واتصالات	أثاث وديكورات	سيارات	مشروع الطاقة الشمسية تحت التنفيذ	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة							
الرصيد في بداية السنة	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٣٣,٧٨٣	١٢٢,٤١٣	١٨٤,٢٣٧	٥٧,٦٥٧	٦٨,٠٩١	٥,٣٢٣,٢٣١
إضافات	-	-	٦,٧٥٩	-	-	٦٠٠	٧,٣٥٩
تحويلات	-	٢,٤٤٣	-	-	-	(٢,٤٤٣)	-
إستبعادات	-	-	(١١,٨٦٨)	-	-	-	(١١,٨٦٨)
الرصيد في نهاية السنة	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٣٦,٢٢٦	١١٧,٣٠٤	١٨٤,٢٣٧	٥٧,٦٥٧	٦٦,٢٤٨	٥,٣١٨,٧٢٢
الإستهلاك المتراكم							
الرصيد في بداية السنة	-	١,٠٩٦,٤٥٣	١٠٨,٨٦٤	١٨٣,١٣٢	٥٧,٦٥٥	-	١,٤٤٦,١٠٤
إستهلاكات	-	١١٢,٠٨٧	٣,٦٠٨	٣٢٢	-	-	١١٦,٠١٧
إستبعادات	-	-	(١١,٨٥٩)	-	-	-	(١١,٨٥٩)
الرصيد في نهاية السنة	-	١,٢٠٨,٥٤٠	١٠٠,٦١٣	١٨٣,٤٥٤	٥٧,٦٥٥	-	١,٥٥٠,٢٦٢
الصافي	١,١٥٧,٠٥٠	٢,٥٢٧,٦٨٦	١٦,٦٩١	٧٨٣	٢	٦٦,٢٤٨	٣,٧٦٨,٤٦٠

(٦) أرصدة دائنة أخرى

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــار أردني	دينـــار أردني
مصاريف مستحقة الدفع	٣١,٥٨٣	٣٥,٧١٤
أمانات	٢,٤١٢	٢٦,٦٩٠
الصافي	٣٣,٩٩٥	٦٢,٤٠٤

(٧) رأس المال

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــار أردني	دينـــار أردني
رسم تأسيس غير مسترد (*)	٢,٣٠٠,٠٠٠	٢,٣٠٠,٠٠٠
دفعة من الحكومة	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠

(*) يتم أخذ مبلغ رسم تأسيس غير مسترد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك مساهم في المؤسسة.

(٨) الإحتياطيات

وفقاً لمتطلبات المواد ١٨ و١٩ من قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ فإن على المؤسسة أن:

- تعمل على تكوين إحتياطيات لها ليبلغ حدها ما نسبته ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون ويجوز لمجلس الوزراء بناءاً على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة أن يقرر زيادة الحد المقرر لإحتياطيات المؤسسة وإذا لم تصل إحتياطيات المؤسسة خلال مدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون إلى حدها المقرر أو إذا نقصت إحتياطياتها عن هذا الحد بعد أن تكون قد بلغته أو إذا تقرر تصفية أحد البنوك قبل أن تصل إحتياطيات المؤسسة إلى حدها المذكور، يجوز للمجلس زيادة رسم الإشتراك السنوي للبنوك إلى ما لا يتجاوز ضعف الرسم السنوي للبنوك المقرر في القانون.
- إذا تجاوزت إحتياطيات المؤسسة حدها المقرر في القانون، للمجلس أن يخفض رسم الإشتراك السنوي أو يعفي البنوك منه لسنة واحدة أو أكثر حسب مقتضى الحال.

- علماً بأن نسبة إحتياطيات المؤسسة إلى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وصلت إلى نسبة ٤,٠١٪ متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة قانوناً والبالغة ٣٪.

(٩) رسوم إشتراك

تستوفي المؤسسة رسم إشتراك سنوي من البنوك بنسبة إثنان ونصف بالألف من مجموع الودائع الموجودة لدى البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون بإستثناء الودائع التالية:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.
- بموجب قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (٢٠١٨/٧) بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٨، تم تخفيض نسبة رسوم الإشتراك السنوية التي تدفعها البنوك للمؤسسة بموجب أحكام الفقرة (أ) من المادة رقم (٢) من قانون مؤسسة ضمان الودائع من نسبة (إثنان ونصف بالألف) إلى نسبة (واحد وخمسة وسبعون بالألف) من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

(١٠) مصاريف إدارية

	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينار أردني	دينار أردني
رواتب وأجور وملحقاتها	٥٤٢,٨٢٢	٥٠٤,٣٨١
تعويض نهاية الخدمة	١٥٧,٨٧٠	١٢٤,١٦٦
إستهلاكات	١١٨,٣٥٨	١١٦,٠١٧
مساهمة المؤسسة في الضمان الإجتماعي	٦١,٥٥٧	٥٧,٣٤٣
مياه وكهرباء	٥٩,٣٣٥	٧٩,٢٤٢
تأمين صحي وعلاجات طبية	٥١,١٧٠	٥٥,٣٠٣
مساهمة المؤسسة في صندوق الإدخار	٤٢,٨٠٨	٣٩,٨٤٥
إشتراكات	٢٥,٣١٤	٢٦,٤٩١
أمن وحماية	٢١,٥١٦	٢١,٥١٤
تدريب	١٩,٩١٢	١٦,٧٩٣
صيانة	١٩,٥٨٥	١٢,٧٣٣
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأمين سر مجلس الإدارة	١٨,٦٠٠	١٨,٦٠٠
أتعاب مهنية	١٥,٦٠٠	١٥,٤٠٠
نظافة	١٤,٥٣١	١٤,٤٧٤
تأمين	١٠,٣٦٣	٩,٨٧٢
مساهمة المؤسسة في لجنة النشاط الإجتماعي	٩,٩٦٨	٩,٧٦٨
محروقات	٩,٤٩٩	٧,٧٠٩
دعاية وإعلان	٦,٣٠٣	١٥,٧٢٢
رسوم ورخص حكومية	٥,٧٦٠	٥,٧٦٠
سفر وتنقلات	٥,٤٣٨	٧,٦٩١
ضيافة	٣,٩٧٢	٤,٠١٦
متفرقة	٣,٥٠٣	٢,١٠٨
إتصالات	٣,٣٨٨	٣,٣٤٧
قرطاسية ومطبوعات	٢,٤٧٦	٣,٧٥١
المجموع	١,٢٢٩,٦٤٨	١,١٧٢,٠٤٦

(١١) إدارة المخاطـر

أ. مخاطر رأس المال (حقوق الملكية)

يتم التحكم بالإحتياطيات والفائض المحتفظ به لضمان إستمرارية الأعمال وزيادة العـوائد من خـلال تحقيـق التوازن الأمثـل بين حقوق الملكية والديون.

ب. مخاطر سعر الصرف

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.
- تنشأ مخاطر سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملات الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.
- تتم إدارة هذه المخاطر عن طريق إجراءات خاصة بأسعار الصرف الأجنبي.
- إن المنشأة غير معرضة لمخاطر سعر الصرف.

ج. مخاطر سعر الفائدة

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.
- تنشأ مخاطـر سعر الفائدة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات بأسعار الفائدة السوقية.
- تتم إدارة المخاطر عـن طريق المحافظـة علـى الجمـع مـا بين أرصـدة أسـعار الفائـدة المتقلبـة والثابتـة خلال السنـة الماليـة بطريقة ملائمة.

د. مخاطر السعر الأخرى

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (بإستثناء تلك الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.
- تنشأ مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر السعر الأخرى.

هـ. مخاطر الائتمان

- هي المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة المالية من القيام بتنفيذ إلتزاماته.
- يتم مراقبة معدلات الإئتمان بإنتظام للجهات المدينة وحجم المعاملات مع هذه الجهات خلال السنة.
- يتم تقييم الإئتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع والظروف الاقتصادية للجهة المدينة.
- تمثل القيم التي تظهر بها الموجودات المالية في القوائـم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر

الإئتمان، بدون الأخذ بعين الإعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر الإئتمان.

و. مخاطر السيولة

- هي مخاطر عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.
- تتم إدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.
- يوضح الجدول التالي تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في ٣١ كانون أول:

الوصف	أقل من سنة		سنة واحدة فأكثر	
	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧
	دينـــار أردني	دينـــار أردني	دينـــار أردني	دينـــار أردني
الموجودات المالية :				
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني	٧٢٩,٦٤٩	٢٣,٤٨١,٢٣٦	-	-
فوائد موجودات مالية بالكلفة المطفأة مستحقة وغير مقبوضة	١١,٤٣٥,٥٦٨	٩,٤١٠,٦٥٠	-	-
أرصدة مدينة أخرى	٨٦٥	٨٦٥	-	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٦٢,٤٣٧,٦٣٧	١٥٧,٢٦٧,٩٧٠	٥٩٨,٤٠٩,٨٦٣	٤٩٩,٢٧٠,١٠٩
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين	-	-	١,١١٤,٥١٠	١,٠٥١,١٠٧
المجموع	١٧٤,٦٠٣,٧١٩	١٩٠,١٦٠,٧٢١	٥٩٩,٥٢٤,٣٧٣	٥٠٠,٣٢١,٢١٦
المطلوبات المالية :				
أرصدة دائنة أخرى	٣٣,٩٩٥	٦٢,٤٠٤	-	-
المجموع	٣٣,٩٩٥	٦٢,٤٠٤	-	-

(١٢) إعادة التصنيف

تم إعادة تصنيف بعض أرصدة عام ٢٠١٧ لجعلها تتناسب مع التصنيف المستخدم في عام ٢٠١٨.

مؤسسة ضمان الودائع
صندوق بريد: ٩٤٠٤٢٠ عمان ١١١٩٤ الأردن
هاتف: ٥٦٠٤٠٤٠ (٦) ٩٦٢+ فاكس: ٥٦١٩٩٢٠ (٦) ٩٦٢+
www.dic.gov.jo - dicjor@dic.gov.jo